



**دراسة واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية وفترة  
تأخير تقرير مراقب الحسابات - دليل من الشركات  
غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية**

د/سمير إبراهيم عبد العظيم محمد

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة بني سويف

**ملخص البحث**

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، وذلك من خلال تحليل الدراسات السابقة لاشتقاق فرض البحث، ثم إجراء دراسة تطبيقية لاختبار هذا الفرض، وذلك على عينة مكونة من ٤٠ شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨ بإجمالي عدد مشاهدات ٢٤٠ مشاهدة (شركة - سنة). توصلت النتائج إلى وجود تأثير سلبي معنوي للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات لا تتأثر بكل من حجم منشأة عميل المراجعة وكذلك حجم منشأة مراقب الحسابات، في حين تتأثر إيجاباً وبشكل معنوي بالرافعة المالية للشركة.

وتوصلت نتائج تحليل الحساسية إلى وجود أثر سلبي معنوي للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة، وأن ذلك الأثر لا يختلف باختلاف مقياس فترة التأخير. كما توصلت نتائج التحليل الإضافي إلى أن فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات تتأثر إيجاباً وبشكل معنوي بنتيجة أعمال المنشأة (الخسارة)، في حين لا تتأثر بتاريخ نهاية السنة المالية.

**الكلمات المفتاحية:** القدرة الإدارية، فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، محددات فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، حجم منشأة عميل المراجعة، حجم منشأة مراقب الحسابات.

## **Studying and Testing The relationship between the Managerial Ability and Audit Report Lag- Evidence from Non-financial Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange.**

### **Abstract**

This research study and test the relationship between the managerial ability of executives and the audit report lag using the full historical annual financial statements. A literature review is used for hypothesis development. Then, we conducting an applied study to test the hypothesis using a sample of 40 listed non-financial companies on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2013 to 2018, with a total number of 240 observations. The results showed a significant negative impact of the managerial ability of the executives on the audit report lag. The results also indicated that the audit report lag is not related to both the size of the audit client's firm and the audit firm. However, the audit report lag is found to be positively and significantly related to the firm's financial leverage.

The results of the sensitivity analysis showed a significant negative impact of the managerial ability of executives on the audit report lag using the full historical annual financial statements. Further, this impact was not different according to the scale of the audit report lag. The results of the additional analysis also revealed that the audit report lag is positively and significantly related to the outcome of the firm's business (loss), while it is not related to the end date of the fiscal year.

**Keywords:** Managerial Ability- Audit Report Lag- Determinants of Audit Report Lag- Firm Size- Audit Firm size.

## ١ - مقدمة البحث

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضية "وقتيّة التقارير المالية Timeliness" من قبل واضعي المعايير، الجهات التنظيمية، أصحاب المصالح، والباحثين في مختلف بلدان العالم. ويرجع ذلك إلى عديد من الأسباب، أهمها أن إصدار تلك التقارير في التوقيت المناسب يُحد من حالة عدم التأكيد المرتبطة بالقرارات، مما يُدعم عملية اتخاذ القرارات ويخفض من حالة عدم تماثل المعلومات الموجودة في سوق رأس المال. كذلك تُعدّ وقتيّة التقارير المالية من الأمور الهامة والضرورية لكونها أحد الخصائص الأساسية لملاءمة المعلومات المحاسبية (Ahmed et al., 2016). ومن أهم المعلومات التي يستند إليها المشاركون في السوق في إتخاذ قراراتهم المحتملة تلك المعلومات الواردة بتقرير مراقب الحسابات، لما تتسم به هذه المعلومات من درجة عالية من الموثوقية لا تتوافر لغيرها من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى رسمية أو غير رسمية، مباشرة أو غير مباشرة.

لذلك يتأثر التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية بالفترة التي تستغرقها عملية المراجعة، والتي تنتهي بإصدار تقرير المراجعة، حيث لا يمكن الإفصاح عن التقارير المالية إلا بعد قيام مراقب الحسابات بإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، وذلك تطبيقاً لإحكام المادة رقم ٤٦ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقاً للقرار رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ التي تنص على "أنه يجب على الشركة موافاة الهيئة والبورصة بنسخة من القوائم المالية السنوية الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراقب الحسابات على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات" (قنديل، ٢٠٢٠). وبالتالي فإن أي تأخير في إصدار تقرير مراقب الحسابات سوف يترتب عليه تأخير في إصدار القوائم المالية، مما يخلق دوافع عديدة لدى المستثمرين للبحث عن بعض المعلومات الخاصة التي تجعلهم في وضع أفضل عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بالمقارنة بباقي المشاركين في السوق، الأمر الذي يقود بعض المطلعين للإتجار بتلك المعلومات، مما يؤثر سلباً على كفاءة قرارات تخصيص الموارد؛ ويُزيد من عدم تماثل المعلومات بين المشاركين في السوق، ويقود في النهاية إلى عدم كفاءة أسواق رأس المال.

وهناك العديد من المحددات والعوامل التي تؤثر على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، وهذه المحددات منها ما هو مرتبط بمراقب الحسابات ومكتبه؛ مثل حجم منشأته، نوع الرأى، درجة التخصص الصناعي، ومستوى خطر أعماله. ومنها ما هو مرتبط بعمل المراجعة؛ مثل حجم منشأة

العميل، ودرجة الرفع المالي، تاريخ نهاية السنة المالية، ربحية المنشأة، الحوكمة، ودرجة تركيز الملكية. لذلك تناول الفكر المحاسبي من خلال العديد من الدراسات العربية (الوكيل، ٢٠٢٠؛ منصور، ٢٠١٨؛ مطاوع، ٢٠١٩؛ قنديل، ٢٠٢٠؛ سليم، ٢٠١٩؛ على، ٢٠٢٠)، والأجنبية (Chan et al., 2016; Abdillan et al., 2019; Abernathy et al., 2017; Ahmed et al., 2016; Aljaaidi et al., 2019; Shofiyah & Suryani, 2020) تلك المحددات.

في المقابل، لم تتناول الدراسات السابقة دراسة وفحص أثر خصائص الإدارة ( وخاصة رأس المال البشري Human Capital) على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. وهذا النقص الواضح في الأدلة مُثير للدهشة، وذلك بالنظر إلى مدى تأثير المديرين على إعداد التقارير المالية وسير عملية المراجعة الخارجية، لا سيما بعد صدور قانون Sarbanes–Oxley Act. وتُعد القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين CEO's Managerial Ability أحد أهم خصائص وسمات الإدارة والتي قد يكون لها تأثير كبير على توقيت إصدار تقرير المراجعة، إذ غالباً ما تحرص الكوادر الإدارية ذات الكفاءة العالية على توفير التقارير المالية في التوقيت المناسب (Abernathy et al., 2018).

لذلك حظيت القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين (كأحد أبعاد رأس المال البشري الذي يصنف كأصول غير ملموسة) باهتماماً ملحوظاً مؤخراً باعتبارها من السمات والخصائص الإدارية الهامة لنجاح وبقاء واستمرار الشركة في دنيا الأعمال، فضلاً عن تأثيرها الكبير على قرارات الشركة ونتائجها الاقتصادية (Salehi et al., 2020). ولذلك، فإن الاهتمام بالقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين، بما في ذلك القدرة، المعرفة، الموهبة، السمعة، الخبرات الشخصية، ونمط أو أسلوب الإدارة، تُمكن من الفهم الأفضل للبيئة التشغيلية والمحاسبية والقانونية للشركة، وتساعد على استغلال وتخصيص الموارد المتاحة بكفاءة وخلق وتعظيم القيمة الاقتصادية للشركة في الأجل الطويل (Huang & Sun, 2017).

وبناء عليه، وفي ضوء ما أنتهت إليه الدراسات السابقة (Abernathy et al., 2018; Krishnan & Wang, 2015; Salterio, 2012) فمن المتوقع أن يكون للقدرة الإدارية تأثير على سير عملية المراجعة الخارجية داخل المنشأة، ومن ثم التأثير على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات. حيث من المحتمل أن يكون لدى المديرين الأكثر قدرة ثقة أكبر في نظام التقارير الداخلية، وأن يكونوا قادرين على تسهيل عملية المراجعة بكفاءة أكبر من غيرهم من ذوي القدرة الأقل، وبالتالي لديهم احتمالية أقل لتأخير تقديم التقارير المالية للبورصة.

## ٢ - مشكلة البحث

تعتبر التقارير المالية وسيلة لتحقيق وظيفة الإتصال التي تعد الوظيفة الثانية بعد وظيفة القياس فى علم المحاسبة، فمن خلال هذه التقارير يمكن تلبية إحتياجات أصحاب المصالح الحاليين والمرتبين من المعلومات المحاسبية التي تصور أثر الأحداث الإقتصادية على أنشطة الشركات خلال الفترة، إلى جانب دورها فى توفير معلومات يمكن الإعتماد عليها فى بناء توقعات عن الشركات وقدرتها على الاستمرار والنمو فى المستقبل من عدمه (مطواع، ٢٠١٩). لذلك فإنه يجب على الشركات أن تقوم بنشر هذه القوائم فى اسرع وقت ممكن بعد نهاية السنة المالية لتوفير المعلومات المالية فى الوقت المناسب لاتخاذ القرارات (Azubike & Aggreh, 2014).

ونظراً لتأثر وقتية التقارير المالية بتأخير تقرير المراجعة نتيجة لحتمية مراجعة التقرير المالى قبل إتاحته لمستخدميه للتحقق من إمكانية الإعتماد عليه، فقد زاد الحراك البحثي فيما يتعلق بتأخير تقرير المراجعة ومحدداته، ومن بين تلك المحددات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة، القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين والتي تناولتها عدد من الدراسات الأجنبية السابقة والتي إتفقت فى مجملها على اعتبار القدرة الإدارية من محددات وقتية تقرير المراجعة كدراسة (Abernathy et al., 2018; Knechel & Payne, 2001; Baatwah et al., 2015; Krishnan & Wang, 2015) فى حين يوجد ندرة نسبية - فى بيئة الممارسة المهنية المصرية - فيما يتعلق بأثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

وبناء على ما تقدم، يمكن التعبير عن مشكلة البحث فى الإجابة نظرياً وعملياً على الأسئلة التالية فى بيئة الممارسة المحاسبية المصرية:

- ما المقصود بفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات وما أهميتها وأهم محدداتها؟
- ما هو مفهوم وأهمية القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين من المنظور المحاسبى والمهنى؟
- ما هو شكل واتجاه العلاقة بين القدرة الإدارية وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟

## ٣ - هدف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، وذلك من خلال دراسة نظرية تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من (٢٠١٣-٢٠١٨).

#### ٤ - أهمية ودوافع البحث

من الناحية الأكاديمية تتبع أهمية البحث من خلال تناوله لموضوع تأخير تقرير المراجعة لما له من آثار على وقتية الإعلان عن الأرباح وعلى نفعية المعلومات الواردة بالتقرير المالى. والبحث فى هذا الاتجاه يساير البحوث العلمية فى هذا المجال فى الدول المتقدمة. كما يستمد أهميته من خلال سعيه للوصول إلى محددات تأخير تقرير المراجعة للشركات محل المراجعة، خاصة تلك المتعلقة بخصائص الإدارة (القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين).

كما يستمد البحث أهميته العملية من كونه يسعى إلى اختبار تلك العلاقة فى الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ومحاولة الوصول لدليل تطبيقى، وهو ما يؤدى لإثراء مردود البحث المحاسبى فى ذلك المجال، ويزيد من وعى وإدراك مجالس إدارات الشركات ومستخدمى المعلومات المحاسبية، وكذلك مراقبى الحسابات، لأهمية القدرة الإدارية ومالها من تأثير على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات وذلك من خلال تسهيل عملية المراجعة ومن ثم الإسراع فى تقديم التقرير. ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها؛ سعيه لتطوير منهجية تساير البحوث الأجنبية، ذات الصلة، بإجراء ثلاثة أنواع من التحليل؛ التحليل الأساسى، والتحليل الإضافى، وتحليل الحساسية، وبذلك يحاول هذا البحث تضيق الفجوة بين الدراسات الأكاديمية التى تمت فى بيئات دول متقدمة، والدراسات التى تمت فى مصر فى هذا المجال.

#### ٥ - حدود البحث:

وفقاً لأهداف البحث ومشكلته، سيقنصر البحث على التحقق نظرياً وعملياً من العلاقة بين القدرة الإدارية وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، وذلك على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي يخرج عن نطاق البحث الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية والمؤسسات المالية. ويركز البحث على تأخير تقرير المراجعة للقوائم المالية السنوية، ويخرج عن نطاقه تأخير تقرير الفحص المحدود عن القوائم المالية المرحلية. كما تقتصر المتغيرات الرقابية على؛ حجم منشأة عميل المراجعة، حجم منشأة مراقب الحسابات، الرافعة المالية، نتيجة أعمال المنشأة، وتاريخ نهاية السنة المالية. كما تقتصر فترة الدراسة فى هذا البحث على السنوات من ٢٠١٣ وحتى سنة ٢٠١٨. وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

## ٦ - خطة البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، وفي ضوء حدوده سوف يستكمل على النحو التالي:

- ١/٦- فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات: المفهوم والمحددات.
- ٢/٦- مفهوم وأهمية القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين من منظور محاسبي ومهني.
- ٣/٦- تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات واشتقاق فرض البحث.
- ٤/٦- منهجية البحث.
- ٥/٦- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

### ١/٦ - فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات: المفهوم والمحددات

تعتبر القوائم المالية هي المصدر الرئيسي للحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها من جانب المستخدمين الخارجيين خاصة في الدول النامية في اتخاذ القرارات، لذلك فإنه يجب على الشركات أن تقوم بنشر هذه القوائم في أسرع وقت ممكن بعد نهاية السنة المالية لتوفير المعلومات المالية في الوقت المناسب لاتخاذ تلك القرارات (Azubike & Aggreh, 2014). ونظراً لتأثر وقتية التقارير المالية بفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، نتيجة لاحتتمية مراجعة التقرير المالي قبل إتاحتها لمستخدميه للتحقق من إمكانية الإعتماد عليه، فقد زاد الحراك البحثي فيما يتعلق بتأخير تقرير مراقب الحسابات.

بداية، قسمت دراسة Viet et al. (2018) فترة التأخير المتعلقة بالتقرير المالي إلى ثلاث فترات؛ تتمثل الأولى في فترة التأخير الأولية Preliminary Lag وهي الفترة الممتدة من تاريخ إنتهاء السنة المالية حتى تاريخ استلام هيئة السوق المالية للنتائج الأولية لأعمال الشركة. الثانية، فترة إصدار تقرير المراجعة Audit Report Lag وهي الفترة الممتدة من تاريخ إنتهاء السنة المالية حتى تاريخ إنتهاء مراقب الحسابات من أعمال المراجعة. الثالثة؛ فترة إصدار التقرير المالي السنوي Reporting Lag وهي الفترة الممتدة من تاريخ إنتهاء السنة المالية إلى تاريخ نشر التقرير المالي السنوي لهيئة السوق المالية.

في حين اكتفت بعض الدراسات الأخرى (Khlif & Samaha, 2014; Pizzini et al., 2015) في حين اكتفت بعض الدراسات الأخرى بتقسيم فترة التأخير إلى فترتين؛ حيث تتمثل الفترة الأولى في الفترة ما بين تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة وحتى تاريخ اعتماد مراقب الحسابات للقوائم المالية وإصدار تقرير المراجعة، وغالباً ما يعكس هذا الفرق الوقت المطلوب لإنجاز مهام المراجعة، ويكون المسئول عنها والمتحكم فيها هو مراقب

الحسابات وبالتالي تقع مسئولية التأخير على عاتق مراقب الحسابات، لأنها تتعلق بالفترة التي يقضيها مراقب الحسابات في عملية المراجعة، ولذلك يطلق عليها اصطلاحاً بفترة تأخير المراجعة، بينما الفترة الثانية في الفترة ما بين تاريخ اعتماد مراقب الحسابات للقوائم المالية وحتى تاريخ نشر وإتاحة تلك القوائم لمستخدميها، وهذه الفترة تتحكم فيها إدارة الشركة، ويطلق عليها اصطلاحاً بالفترة البينية. غير أنه في الواقع العملي وبمراجعة الممارسات الفعلية داخل البورصة المصرية يمكن القول بأنه لا يوجد تحكم من جانب الإدارة في تلك الفترة، حيث أن الشركات ملزمة بتسليم القوائم المالية مرفقاً بها تقرير المراجعة في أول جلسة تداول فور انتهاء اعتماد مراقب الحسابات للقوائم المالية وتوقيعه على تقرير المراجعة، وبالتالي لا توجد فترة تأخير بين تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة وتاريخ نشر القوائم المالية، وبالتالي تقع مسئولية تأخير إصدار التقارير المالية على عاتق مراقب الحسابات بمفرده دون إدارة الشركة (الصيرفي، ٢٠١٧؛ مطاوع، ٢٠١٩).

لذلك تعتبر فترة إصدار تقرير المراجعة من أهم العوامل التي تؤثر على وقتية التقارير المالية. ويمكن تعريف فترة إصدار تقرير المراجعة بأنها الفترة المطلوبة لإتمام عملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة (محمد، ٢٠١٦). وقد انفتحت العديد من الدراسات على أنها عدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية إلى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة (Diana,2018; Viet et al.,2018; Abdillah et al.,2019; Shofiyah & Suryani,2020; Yuliusman et al.,2020) فكلما زادت فترة إصدار تقرير المراجعة، كلما زاد التأخير في نشر القوائم المالية.

وتوجد العديد من الآثار التي قد تترتب على تأخير تقرير المراجعة والتقرير المالي على إعتبار أنه يتعلق بمخرجات عملية المراجعة وكفاءتها ويمكن ملاحظة ذلك من جانب أصحاب المصالح، حيث سيؤدي ذلك إلى إدراك مستخدمي القوائم المالية لوجود أخبار سيئة لأرباح الشركة، ومحاولة البحث عن بديل أحر للمعلومات المالية للشركة (Mande & Son,2011)، مما يؤدي إلى انخفاض ملاءمة القوائم المالية، إضافة إلى تعرض الشركات لعقوبات من الهيئة المختصة نتيجة التأخر عن فترة السماح المسموح بها لإصدار القوائم المالية (يوسف، ٢٠٢٠).

ولحد من تلك الآثار الضارة، اهتمت الجهات التنظيمية في العديد من دول العالم بتحديد فترات زمنية يجب على الشركات أن تقوم بالأفصاح عن قوائمها المالية خلالها بهدف حماية مصالح مستخدمي معلومات التقارير المالية (IKA & Ghazali,2012)، وهذه الفترات تختلف من دولة إلى أخرى، وكذلك من وقت إلى آخر داخل نفس الدولة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تبنت لجنة البورصة والأوراق المالية (SEC) تخفيض فترة تقديم القوائم المالية إلى ٦٠ يوماً بدلاً من ٩٠ يوم



(Odjaremu & Jeroh,2019)، أما في المملكة العربية السعودية فقد قامت هيئة السوق المالية بتعديل فترة إصدار القوائم المالية السنوية من ٧٥ يوم إلى ٣٠ شهر. وفي مصر إلزمت الهيئة العامة للرقابة المالية الشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة بضرورة موافاة الهيئة والبورصة بنسخة من القوائم المالية السنوية الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات خلال ٩٠ يوم من نهاية السنة المالية، والقوائم المالية ربع السنوية مرفق بها تقرير الفحص المحدود خلال ٤٥ يوم من تاريخ نهاية كل ربع. وفي تونس فإن هيئة السوق المالية تلزم الشركات بإيداع القوائم المالية خلال فترة لا تزيد عن ١٢٠ يوم من نهاية السنة المالية (Oussii & Taktak,2018)، وفي إندونيسيا تطلب وكالة الإشراف على سوق رأس المال من الشركات المسجلة تقديم القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير المراجعة إلى البورصة خلال فترة لا تزيد عن ٣ شهور من نهاية السنة المالية (Ika & Ghazali,2012).

أما من ناحية المعايير، فقد خلت معايير المراجعة المصرية من تحديد مدى زمني لتأريخ تقرير المراجعة، واكتفت بالتأكيد على تأريخ تقرير المراجعة بتاريخ لا يسبق التاريخ الذي حصل فيه المراقب على أدلة المراجعة الكافية والملائمة لإبداء رأيه المهني بشأن القوائم المالية المراجعة (معيار المراجعة المصري رقم (٧٠٠) فقرة (٥٢)). وهو ما قد يعنى أن معايير المراجعة قد لا تعترف ضمناً بمشكلة تأخير تقرير المراجعة أو قضية ملائمة توقيت تقرير المراجعة لمستخدميه (الأبياري، ٢٠١٧).

وفيما يتعلق بمحددات تأخير تقرير مراقب الحسابات، بدأ الأدب المحاسبي في دراسة المحددات أو العوامل المؤثرة في تأخير تقرير المراجعة مبكراً وذلك منذ عام ١٩٧٠ (Durand,2019). وفي ضوء تحليل الأدب المحاسبي فيما يتعلق بتلك المحددات، أشارت العديد من الدراسات الأجنبية (Fayyum&Rustiana,2019; Habib&Hung,2019; Lirungan & Harindahyani,2019; Stewart & Cairney,2019; Karroud & Ahmed,2020) وكذلك العربية (منصور، ٢٠١٨؛ سليم، ٢٠١٩؛ مطاوع، ٢٠١٩؛ على، ٢٠٢٠؛ الوكيل، ٢٠٢٠؛ قنديل، ٢٠٢٠؛ يوسف، ٢٠٢٠؛ عيطة، ٢٠٢١؛ أبوزيد، ٢٠٢١) إلى أن هناك شبه اتفاق حول تقسيم تلك المحددات إلى ثلاثة مجموعات؛ المجموعة الأولى مرتبطة بخصائص الشركة محل المراجعة مثل (حجم الشركة محل المراجعة، درجة الرافعة المالية، تركيز الملكية، تاريخ انتهاء السنة المالية، مدى تحقيق المنشأة لخسائر أو أرباح، مخاطر أعمال العميل، هيكل الملكية، فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة)؛ المجموعة الثانية مرتبطة بآليات الحوكمة مثل (لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، خصائص مجلس

الإدارة)؛ المجموعة الثالثة مرتبطة بخصائص منشأة المحاسبة والمراجعة مثل (حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، درجة التخصص الصناعي، نوع الرأى الذى يقدمه المراقب، مستوى خطر أعماله، فترة الاحتفاظ بالعميل، أدائه للخدمات الاستشارية).

وعلى الرغم من اتفاق الدراسات السابقة حول تقسيم محددات تأخير تقرير المراجعة، إلا أن نتائجها كانت غير حاسمة ومختلفة حتى داخل نفس البيئة الواحدة. لذلك سيتناول الباحث بشئ من التفصيل خمس محددات، تُعد الأكثر تناوُلًا من قبل الدراسات السابقة، فضلاً عن اتفاق غالبية هذه الدراسات على أنها أكثر تأثيراً على فترة تأخير تقرير المراجعة، لذا سيتم اعتبارها متغيرات رقابية وذلك عند إجراء الدراسة التطبيقية لاحقاً، وهذه المحددات هي:

#### - حجم منشأة عميل المراجعة:

يُعتبر متغير حجم منشأة عميل المراجعة من أهم المتغيرات التى حظيت باهتمام العديد من الدراسات السابقة، والتى تم استخدامها فى تفسير اختلاف فترة تأخير تقرير المراجعة بين المنشآت، وقد توصلت تلك الدراسات إلى نتائج متباينة بشأن تأثير اختلاف حجم منشأة عميل المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، فأغلب تلك الدراسات قد توصل إلى وجود علاقة عكسية بين حجم المنشأة وفترة إصدار تقرير المراجعة، أى أن زيادة حجم المنشأة يؤدي إلى انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة (Al-Ajmi,2008; Afify,2009 ;Abernathy et al.,2014;Sultana et al.,2015;Ghafran & Yasmin,2018;Oussii & Taktak,2018; Viet et al.,2018; Shofiyah & Suryani,2020;Yuliusmanetal.,2020;Firnanti & Karmudiandri,2020 أبو زيد، ٢٠٢١)، ويمكن أرجاع تلك النتائج إلى أن المنشآت كبيرة الحجم يكون لديها من الموارد البشرية والمادية ما يُمكنها من تطبيق أنظمة رقابة داخلية جيدة بما يجعل مراقبى الحسابات يقضون وقتاً أقل فى إجراءات اختبارات المراجعة، وبالتالي يتم انجاز عملية المراجعة وإعداد تقرير المراجعة فى وقت أقل. كما أن المنشآت الكبيرة لديها من الموارد ما يُمكنها من سداد أتعاب كبيرة لمراقب الحسابات حتى يقوم بالانتهاء من أعمال المراجعة فى وقت قصير. كما أن المنشآت الكبيرة يتبعها عدد كبير من المستثمرين والمقرضين وكذلك المحللين الماليين الذين يعتمدون على الإفصاح المبكر للتقارير المالية لتأكيد ومراجعة توقعاتهم فيما يتعلق بأداء تلك المنشآت، وهذا يوفر دافعاً قوياً لإدارة المنشآت لتقديم التقارير المالية فى التوقيت المناسب.

وعلى النقيض من نتائج الدراسات السابقة، توصلت مجموعة أخرى من الدراسات (Samaha & Khlif,2017; Diana,2018; Raweh et al.,2019; Hasballah & Ilyas,2019; Aljaaidi et al.,2019؛ مطاوع، ٢٠١٩) إلى وجود علاقة طردية بين حجم منشأة عميل المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة أى أن زيادة حجم المنشأة يؤدي إلى زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة. وتلك النتائج يمكن تفسيرها بأن المنشآت الكبيرة يكون لديها شبكة أعمال ممتدة وعدد كبير من المنتجات والخدمات وهيكل أكثر تعقيداً من المنشآت الصغيرة، ولذلك فإنها تحتاج وقت أطول من جانب مراقب الحسابات للانتهاء من أعمال المراجعة وإصدار تقرير المراجعة. وفي اتجاه ثالث، توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم المنشأة على فترة إصدار تقرير المراجعة (Ika & Ghazali,2012; Puasa et al.,2014; Almuzaiqer et al.,2018; Chukwu&Nwabochi,2019؛ الصيرفي، ٢٠١٧؛ على، ٢٠٢٠؛ قنديل، ٢٠٢٠؛ كساب، ٢٠٢٠).

ويرى الباحث أن اختلاف نتائج الدراسات السابقة بالنسبة لتأثير حجم منشأة عميل المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، يمكن إرجاعه لأكثر من سبب، من ضمنها اختلاف بيانات التطبيق، وفترة القياس، وكذلك اختلاف التنظيم القانوني لبيئة عمل المنشأة وطبيعة وحجم العقوبات المرتبطة بالتأخر في إصدار التقارير المالية للمنشآت من دولة إلى أخرى. وبالنسبة لتأثير حجم منشأة عميل المراجعة في الدراسة الحالية، فلا يمكن للباحث توقع شكل واتجاه العلاقة في البيئة المصرية بالقياس على بيانات أو فترات أخرى، إلا أنه في نفس الوقت لا يمكن إغفال دور تأثير حجم منشأة عميل المراجعة، ولذلك تم إدراج متغير حجم منشأة عميل المراجعة كمتغير رقابي عند إجراء التحليل الأساسي.

#### - حجم منشأة مراقب الحسابات:

اهتمت العديد من الدراسات في السنوات الأخيرة بدراسة واختبار أثر حجم منشأة مراقب الحسابات باعتبارها من أهم محددات فترة إصدار تقرير المراجعة المرتبطة بمنشأة مراقب الحسابات في تلك الفترة. وقد توصلت تلك الدراسات إلى نتائج مختلفة بشأن تأثير اختلاف حجم منشأة مراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة. فالغالبية العظمى من الدراسات (AL-Ajmi,2008; Afify,2009; Samaha & Khlif,2017; Ghafran & Yasmin,2018; Viet et al.,2018; Yuliusman et al.,2020; Pradipta & Zalukhu,2020؛ الصيرفي، ٢٠١٧) توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة، أى أن زيادة حجم مكتب المراجعة يؤدي إلى انخفاض فترة إصدار تقرير المراجعة. وذلك راجع إلى

أن منشأة مراقب الحسابات كبيرة الحجم يكون لديها حافز قوى لأنها عملية المراجعة بسرعة للحفاظ على سمعتها، كما أنها فى الغالب تتعامل مع منشآت كبرى تفضل نشر قوائمها المالية فى اسرع وقت ممكن، ناهيك عن استخدامها لإجراءات مراجعة أكثر كفاءة نتيجة توافر الموارد البشرية المؤهلة لديها، فضلاً عن قدرتها على توظيف التكنولوجيا فى عملية المراجعة مما يمكنها من أداء عملية المراجعة بصورة أسرع من المنشآت صغيرة الحجم، مما ينعكس على تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة.

على الجانب الأخر، توصلت دراسات (Ayemere & Elijah,2015; Badawy & Aly,2018; Turel,2010؛ تعديل، ٢٠٢٠) إلى وجود علاقة طردية بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة، أى أن زيادة حجم مكتب المراجعة يؤدي إلى زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة، ويمكن تفسير ذلك بأن مكاتب المراجعة الكبرى يكون لديها عدد كبير من العملاء مما يشكل ضغط شديد عليها، ويؤدي إلى التأخر فى إنهاء عملية المراجعة وهو ما يعنى زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة. أما دراسات ( Ika & Ghazali,2012; Abernathy et al.,2014; Sultana et al.,2015; Diana,2018; Raweh et al.,2019; Hasballah & Ilyas,2019؛ الصيرفى، ٢٠١٧؛ منصور، ٢٠١٨؛ مطاوع؛ ٢٠١٩؛ على، ٢٠٢٠؛ أبوزيد، ٢٠٢١) فقد توصلت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة تأخير تقرير المراجعة.

ويتفق الباحث مع ما توصلت إليه غالبية الدراسات السابقة التى أكدت على وجود تأثير لحجم منشأة مراقب الحسابات على فترة تأخير تقرير المراجعة وذلك كعلاقة عكسية سالبة. ويتوقع الباحث وجود هذه العلاقة عند إجراء الدراسة التطبيقية، لذلك تم إدراج متغير حجم منشأة مراقب الحسابات ضمن المتغيرات الرقابية عند إجراء التحليل الإساسى.

#### - الرافعة المالية:

تُعبّر الرافعة المالية عن نسبة الديون المستخدمة لتمويل الاستثمارات، وتُستخدم كمؤشر لقياس مدى قدرة الشركات على سداد التزاماتها المالية فى تاريخ الاستحقاق (AlKhatib & Marji,2012؛ السيد، ٢٠١٨). ويشير ارتفاع نسبة الديون إلى إجمالى الأصول إلى وجود مشاكل تمويلية بالمنشأة، لأنها تعكس ارتفاع القيود المالية، ويرتفع بذلك احتمال التعثر المالى للمنشأة، ومن ثم الحاجة إلى مزيد من الوقت لمراجعة تلك الديون (Ocak & Ozden,2018). كما أن المنشأة ذات المديونية المرتفعة تعكس غالباً ارتفاع عدد الدائنين، الأمر الذى يتطلب مراجعة كافة الجوانب المتعلقة بتلك

المديونية والدائنين (الدحوح، ٢٠١٤). وقد أشار (Krishnan, 2005) بأن هيكل الدين له تأثير سلبي على فعالية نظام الرقابة الداخلي للمنشأة، بالإضافة إلى ارتفاع احتمال فشلها المالي، مما يزيد شكوك مراقب الحسابات تجاه مصداقية محتوى التقارير المالية للمنشأة ذات نظام الرقابة الداخلية الضعيف، الأمر الذي يعنى زيادة الوقت الذي يستغرقه المراقب لإبداء رأيه الفني العادل (Abdillah et al., 2019).

وقد توصلت العديد من الدراسات السابقة (Abidin & Ahmed-Zaluki, 2012; Knechel & Sharma, 2012; Habib et al., 2018) إلى أدلة تجريبية تؤكد وجود علاقة طردية بين كلاً من تأخير تقرير المراجعة والرافعة المالية، أى كلما ارتفعت الرافعة المالية للمنشأة كلما زادت فترة تأخير تقرير المراجعة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (السيد، ٢٠١٨؛ كساب، ٢٠٢٠؛ محمد، ٢٠٢٠؛ على، ٢٠٢٠؛ أبوزيد، ٢٠٢١؛ Ezat, 2015) فى بيئة الأعمال المصرية، وأيضاً مع ما توصل إليه (Alkhatib & Marji, 2002) فى بيئة الأعمال الأردنية فى القطاع الصناعى فقط.

فى المقابل، توصلت دراستا (Dao & Pham, 2014؛ يوسف، ٢٠١٥) إلى وجود علاقة عكسية بين تأخير تقرير المراجعة والرافعة المالية للمنشأة. حيث أن ارتفاع ديون المنشأة قد يُسهم فى تعجيل إصدار تقرير المراجعة، وذلك نظراً للضغوط المستمرة من جانب الدائنين للإفصاح عن المعلومات فى أقرب وقت لتقييم الأداء وتحديد الموقف المالى ومدى الألتزام بعقود المديونية. فى ذات الصدد، لم تتوصل دراستى (Mutiar et al., 2018; Ustman, 2020) إلى أى علاقة بين تأخير تقرير المراجعة ومستوى الرافعة المالية للمنشأة. ونظراً لتباين النتائج حول تأثير الرافعة المالية على فترة تأخير تقرير المراجعة فقد تم إدراج هذا المتغير ضمن المتغيرات الرقابية فى التحليل الأساسى.

#### - نتيجة أعمال المنشأة:

مما لاشك فيه أن نتيجة أعمال المنشأة فى نهاية العام من تحقيق ربح أو خسارة من المتوقع أن يكون لها تأثير على فترة تأخير تقرير المراجعة. وقد تناولت العديد من الدراسات مدى تأثير تحقيق المنشأة لربح أو خسارة على فترة تأخير تقرير المراجعة. ورغم وجود تفسيرات متباينة ومتعارضة فيما بينها، إلا أن أغلب تلك الدراسات توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين ربحية المنشأة وفترة إصدار تقرير المراجعة (Al-Ajmi, 2008; Afify, 2009; Abernathy et al., 2014; Almuzaiqer et al., 2018; Oussii & Taktak, 2018; Viet, 2018; Badawy & Aly, 2018; Abdillah et al., 2019; Raweh et al., 2019; Hasballah & Ilyas, 2019; Shofiyah & Suryani, 2020; Yuliusman et al., 2020؛ محمد، ٢٠١٦؛ السيد، ٢٠١٨؛ كساب، ٢٠٢٠؛

قنديل، ٢٠٢٠)، حيث تمثل ربحية المنشأة أخباراً سارةً للمستثمرين، الأمر الذي يعكس قدرتها على الإستخدام الكفء للموارد المتاحة لديها (مثل الأصول والعمالة)، وفي ضوء مفهوم نظرية الإشارة فإن الشركات التي لديها أخبار جيدة تعطي إشارات جيدة للجمهور وتحاول قدر المستطاع تقديم التقارير المالية بصورة سريعة، مما يعطي دافع لإدار المنشأة أن تطلب من مراقب الحسابات سرعة الانتهاء من أعمال المراجعة في أقرب وقت ممكن من أجل سرعة الإفصاح عن تقاريرها السنوية لرغبتها في الإبلاغ عن الأخبار الجيدة لمساهميها ومستثمريها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض فترة تأخير تقرير المراجعة (Abdillah et al., 2019).

وعلى النقيض من نتائج الدراسات السابقة، كشفت دراستا (Aljaaidi et al., 2019; Samaha & Khlif, 2017) عن وجود علاقة طردية بين ربحية المنشأة وفترة تأخير تقرير المراجعة، أي أن زيادة الربحية تؤدي إلى زيادة فترة تأخير تقرير المراجعة، ومبرر ذلك أن الربحية تعكس ارتفاع حجم نشاط المنشأة، مما يعني بذل المزيد من الوقت والجهد لإتمام عملية المراجعة (Joshi & Al-Bastaki, 2000). في حين لم تتوصل دراسات (Diana, 2018; Chukwu & Nwabochoi, 2019; الصيرفي، ٢٠١٧) إلى وجود أي تأثير معنوي لربحية المنشأة على فترة تأخير تقرير المراجعة.

وعلى الجانب الآخر، فإن المنشآت التي تحقق خسائر فهي تعاني من طول فترة تأخير تقرير المراجعة، حيث قد تطلب تلك المنشآت من مراقب الحسابات جدولة بدء تنفيذ عملية المراجعة في وقت متأخر عن المعتاد، في محاولة منها لتأخير الإفصاح عن الأخبار السيئة للمساهمين والمستثمرين، وبالتالي تجنب تعرض أسعار أسهمها وسمعتها وأدائها للخطر (Afify, 2009; lyoha, 2012)، إضافة إلى ذلك، قد يستغرق مراقب الحسابات وقتاً أطول لمراجعة تلك المنشآت بسبب مخاطر الأعمال المرتبطة بها أو إذا اعتقد بأن خسائر المنشأة تزيد من احتمال تعرضها للفشل المالي أو الغش الإداري، كما أن تلك المنشآت قد تستغرق وقتاً إضافياً للتحقق من الأخبار السيئة أو تبريرها للجمهور (Afify, 2009; Al-Ajmi, 2008). واتفقت نتائج بعض الدراسات التي تمت في بيئة الأعمال المصرية (منصور، ٢٠١٨؛ مطاوع، ٢٠١٩؛ محمد، ٢٠٢٠؛ على، ٢٠٢٠؛ أبوزيد، ٢٠٢١) مع وجهة النظر السابقة. وعلى خلاف ما توصلت إليه الدراسات السابقة، أشارت دراسة (Aubert, 2009) إلى أن المنشآت التي تتكبد خسائر تميل إلى الإفصاح المبكر عن الأرقام السلبية لرغبتها في تخفيض تكاليف النقاضي الناتجة عن إجراءات التقارير المالية مما يؤدي إلى انخفاض فترة تأخير تقرير المراجعة.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى أن نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير نتيجة أعمال المنشأة على فترة تأخير تقرير المراجعة كانت غير حاسمة ومتباينة، وذلك نتيجة لاختلاف بيئات التطبيق، وكذلك فترة القياس. إلا أن معظم تلك الدراسات إجمعت على وجود تأثير سلبي لربحية المنشأة على فترة تأخير تقرير المراجعة (أو وجود تأثير إيجابي لخسارة المنشأة على فترة تأخير تقرير المراجعة)، لذلك فمن المتوقع وجود تأثير لنتيجة أعمال المنشأة على فترة تأخير تقرير المراجعة في هذه الدراسة، لذلك تم إدراج هذا المتغير ضمن المتغيرات الرقابية في التحليل الإضافي.

#### - تاريخ نهاية السنة المالية لمنشأة عميل المراجعة:

إن تاريخ نهاية السنة المالية يمثل أحد المتغيرات التي قد تكون مؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك يرجع إلى أن هذا التاريخ يمثل ضغط الموسم بالنسبة لمكاتب المراجعة وبصفة خاصة إذا كان تاريخ نهاية السنة المالية لمعظم الشركات هو 12/31، حيث يكون هناك ضغط على مكاتب المراجعة، مما قد يؤثر على وقت إصدار تقرير المراجعة (محمد، ٢٠١٦).

لذلك قامت العديد من الدراسات باختبار أثر تاريخ نهاية السنة المالية لمنشأة عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير المراجعة، حيث خلصت دراسة كل من (Dao & Pham,2014; Walker & Hay,2013; Asthana,2014; Austine et al.,2013) إلى وجود علاقة طردية بين تاريخ نهاية السنة المالية في ديسمبر وفترة تأخير تقرير المراجعة، لذلك فإنه من المتوقع أن تزيد فترة تأخير تقرير المراجعة للمنشآت التي ينتهي عامها المالي في موسم الذروة، وهذا الموسم يختلف من دولة لأخرى، ففي مصر معظم المنشآت ينتهي عامها المالي في 12/31، وبالتالي فإن المنشآت التي ينتهي عامها المالي في هذا التاريخ من المتوقع أن يتأخر فيها فترة تأخير تقرير المراجعة (Ahmed & Kamaruddin,2014).

في المقابل، توصلت دراسات أخرى (Johnson et al.,2002; Johnstone,2000; على، ٢٠٢٠) إلى وجود علاقة عكسية بين تاريخ إنتهاء السنة المالية لمنشأة عميل المراجعة في 12/31 وفترة تأخير تقرير المراجعة. بينما خلصت مجموعة أخرى من الدراسات (Habib & Bhuiyan,2011; Lee et al.,2009; محمد، ٢٠١٦؛ منصور، ٢٠١٨) إلى عدم وجود تأثير لتاريخ إنتهاء السنة المالية للمنشآت على فترة تأخير تقرير المراجعة.

وفى رأى الباحث أن تزامن تاريخ إنتهاء السنة المالية لأغلب الشركات المدرجة في البورصة المصرية قد يؤدي إلى ضغوط كبيرة على مراقبي الحسابات لإنهاء أعمال المراجعة لجميع المنشآت

في تاريخ واحد، مما قد يتسبب في تأخير إصدار تقرير المراجعة. لذلك يرى الباحث أهمية إدراج هذا المتغير ضمن المتغيرات الرقابية عند إجراء التحليل الإضافي.

وبخلاف المحددات السابق ذكرها، والتي تمثل متغيرات رقابية عند إجراء الدراسة التطبيقية، فإن هناك بعض المحددات الأخرى ذات الصلة بخصائص المديرين ولها تأثير على توقيت إصدار تقرير المراجعة، ومن بين هذه المحددات، القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين داخل المنشآت، حيث أن كفاءة المديرين من عدمها قد يكون لها تأثير على سير إجراءات عملية المراجعة ومن ثم التأثير على فترة تأخير تقرير المراجعة، وهو ما سيتم تناوله في المحاور التالية.

## ٦-٢- مفهوم وأهمية القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين من منظور محاسبي ومهني

نتج عن نظرية الصفوف العليا Upper Echelons Theory التي قدمها (Hambrick & Mason's, 1984) تيار بحثي قدم العديد من الأدلة والشواهد على أن السمات أو الصفات الشخصية للمديرين التنفيذيين يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قرارات وسياسات وأداء المنشأة . حيث تُشير نظرية الصفوف العليا إلى أن القدرة الإدارية تتمثل في بعض الخصائص الإدارية Managerial Characteristics مثل المعرفة والخبرة والمهارات الإدارية ونمط الإدارة، وتؤثر هذه الخصائص على الأقل جزئياً في نتائج الأعمال (Huang & Sun, 2017). فالخصائص الفردية للمديرين تؤثر في كيفية قياس وتفسير مواقف الشركة المختلفة في مجالات الاستثمار والممارسات المالية والتنظيمية ومن ثم التأثير على قرارات الشركة وأدائها.

وفي هذا السياق، أشارت دراسة (Arora et al. (2017 إلى أن القدرة الإدارية تعنى مدى قدرة المديرين على فهم الوضع الإقتصادي للمنشأة، وظروف الصناعة، وقدرتهم على التقييم الدقيق للفرص المستقبلية وأداء المنشأة. كما أكدت دراسة (Kor (2003 على أن القدرة الإدارية تتمثل في المعرفة والخبرات الشخصية التي تتجسد في المديرين التنفيذيين وتستمد بشكل أساسي من خبرات المجال Domain Experience بما في ذلك فهم المديرين للأسواق واستراتيجيات الشركات والتكنولوجيا.

وتعتبر دراسة (Demerjian et al. (2012 من الدراسات الرائدة في مجال القياس الكمي لدرجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين، حيث عرفتها بأنها " درجة كفاءة المديرين التنفيذيين في استخدام الموارد الاقتصادية للشركة المتاحة وتحويلها إلى إيرادات". وعرفت دراسة (Choi et al. (2015 القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين بأنها " قدرة المديرين التنفيذيين على توليد الأرباح من خلال



الاستخدام الفعال لموارد الشركة، وهو ما يتجلى في التأثير الإيجابي على قرارات الاستثمار الرأسمالي، والأنشطة المولدة للدخل، وجهود خفض التكاليف.

كما عرف البعض (إبراهيم، ٢٠١٧؛ Krishnan & Wang, 2015) القدرة الإدارية بأنها تتمثل في الخبرات اللازمة والمعرفة التي تمكن المديرين من إدارة موارد الشركة بكفاءة وخلق قيمة لها في ظل أكثر البيئات التشغيلية تعقيداً، كما تمكنهم من تحديد التغيرات التي تطرأ على البيئة التشغيلية والقانونية والمحاسبية وتغيرات أحوال السوق، بالإضافة إلى توجيه الموارد نحو مجالات الاستثمار الخصبة، وحسن استغلال الموارد البشرية والمادية بما يسهم في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمنشأة. كما عرفت دراسة (Akbari et al., 2018) القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين بأنها قدرة المديرين التنفيذيين على تعظيم قيمة الشركة من خلال الاستخدام الفعال للموارد المحدودة أثناء أنشطة التداول.

وعلى نحو مشابه، أشارت دراسة مليجي (٢٠١٩) إلى أن القدرة الإدارية الحقيقية تتمثل في بعض الخصائص التي يتصف بها المديرون التنفيذيون (مثل؛ الموهبة، السمعة، الأسلوب الإداري، العمر، التعليم، المعرفة، الخبرة المهنية، المهارات الشخصية، الميل إلى المخاطرة، المعتقدات الفردية، والاتصالات)، التي تمكنهم من فهم البيئة الاقتصادية، والاستخدام الفعال للموارد المتاحة، واتخاذ أفضل القرارات، ولاسيما في الحالات المعقدة بالمقارنة بغيرهم من المديرين الأقل قدرة، وهو ما يساهم في إحداث تغيير إيجابي على جودة التقرير المالي وتحقيق مزايا تنافسية مستمرة للشركة. في حين رأت دراسة (Rahman et al., 2020) أن القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين تشير إلى " تصرفات المديرين التنفيذيين نحو تحقيق الأهداف الحالية وطويلة الأجل مع الاستخدام الأمثل لموارد الشركة المتاحة".

من ناحية أخرى، حددت دراسة (Katz 1974) ثلاثة مجموعات من المهارات يجب على المديرين التنفيذيين إمتلاكها حتى يمكنهم إتخاذ قرارات إدارية جيدة بشكل يساهم في تحقيق الكفاءة الإقتصادية، ومن أهم تلك المهارات؛ المجموعة الأولى؛ المهارات الإنسانية Human Skills وتُعنى الجودة التي يمتلكها المدير للعمل بشكل جيد مع الآخرين وتحفيز الأفراد والجماعات؛ المجموعة الثانية؛ المهارات الفنية Technical Skills وتُعنى المعرفة بالنواحي الفنية للوظائف المختلفة، والقدرة على التفاوض، والقدرة على التعامل مع تكنولوجيا وأدوات الإنضباط المختلفة مثل؛ نظم المعلومات المحاسبية بصفة عامة؛ ونظم الرقابة الداخلية بصفة خاصة؛ المجموعة الثالثة؛ المهارات المفاهيمية Conceptual Skills وتُعنى القدرة على رؤية المنشأة كوحدة واحدة، وإدراك العلاقات

بين مختلف الوظائف فى المنشأة، بالإضافة للقدرة على فهم المفاهيم وتطوير الأفكار وتنفيذ الاستراتيجيات.

فى ضوء ما سبق، يمكن للباحث القول بأن القدرة الإدارية هى عبارة مجموعة من الخبرات والمعارف والمهارات المترابطة التى يكتسبها المديرين من التعليم وتجارب العمل السابقة، والتى تساعدهم على فهم الجوانب الاقتصادية والمالية للمنشأة وهيكّل الصناعة التى تنتمى إليها، وفرص الاستثمار المتاحة فى المستقبل وكيفية إستغلالها، والاستخدام الفعال للموارد المتاحة ، وتطوير الإداء الحالى والمستقبلى للمنشأة بما يتواءم مع التطورات الحديثة فى بيئة الأعمال.

وفىما يتعلق بأهمية القدرة الإدارية، فقد توقع العديد من الباحثين أن القدرة الإدارية يمكن أن تقود المنشآت لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهو ما أكدت عليه نظرية الموارد Resource Theory التى تقترض أن القدرة الإدارية مورد يُضيف قيمة للمنشأة، وأن قدرة المديرين على تحقيق كفاءة استخدام موارد المنشأة تُعد أحد الموارد المهمة لتعزيز المزايا التنافسية للمنشأة. كما كان هناك ثمة اتفاق بين نتائج العديد من الدراسات السابقة حول فرض الكفاءة الاقتصادية للمديرين ذوي القدرة المرتفعة، لما يتمتعون به من معرفة وخبرة وأداء أفضل مقارنة بالمديرين ذوي القدرة الإدارية المنخفضة (Holcomb et al.,2009). لذلك حظيت القدرة الإدارية باهتمام كبير فى الأدب المحاسبى.

ومن المجالات التى تناولتها الدراسات السابقة وأظهرت مدى أهمية القدرة الإدارية للمديرين بالنسبة لقرارات وسياسات وأداء الشركات، "كفاءة سياسات الاستثمار". فقد أكدت دراسات (Habib & Hasan,2017; Bertrand & Schoar,2003; Gan,2019) على مساهمة القدرة الإدارية للمديرين فى تحسين كفاءة الإستثمار على مستوى الشركة، وذلك من خلال استخدام موارد الشركة بشكل أكثر كفاءة واختيار أفضل المشروعات التى تحقق أعلى صافى قيمة حالية وبالتالي زيادة ثروات المساهمين، إضافة إلى مساهمتها فى تقليل الضغوط المالية على الشركة وتحديد التغيرات الاقتصادية التى تواجهها فضلاً عن دورها فى تفسير التباين فى أداء الشركات وتأثيرها على سياستها المالية والتمويلية حيث تمكن المديرين من إمكانية الدخول إلى أسواق راس المال بشكل أكثر سهولة (إبراهيم، ٢٠١٧).

وفى مجال تكاليف التمويل والاقتراض، يمكن أن تسهم القدرة الإدارية فى تخفيض تكاليف التمويل من خلال عدة جوانب أشارت إليها دراسة (Petkevich & Prevost,2018) التى اختبرت تأثير القدرة الإدارية على كفاءة بيئة التعاقد مع المقرضين، وأوضحت أن القدرة الإدارية العالية تعمل

على توفير المعلومات التي يطلبها المقرضون وزيادة ثقتهم في الشركات وانخفاض مخاطر المعلومات الخاصة بتحديد معدل الفائدة على القروض. علاوة على، أن القدرة الإدارية تجعل الشركة قادرة على التمويل بإصدار السندات طويلة الأجل. وبحثت دراسة (De Franco et al. (2017 في تأثير القدرة الإدارية على تسعير القروض المصرفية والقنوات التي تؤثر من خلالها القدرة الإدارية على تسعير القروض باستخدام عينة من القروض في البيئة الأمريكية، وقد وجدت دليلاً اختبارياً على أن زيادة القدرة الإدارية ترتبط بانخفاض أسعار الفائدة على القروض المصرفية، بالإضافة إلى أن القدرة الإدارية قناة مهمة للتأثير على تسعير القروض المصرفية، بالإضافة إلى أن القدرة الإدارية قناة مهمة للتأثير على تسعير القروض المصرفية من خلال الإفصاح المالي الجيد للتخفيف من عدم تماثل المعلومات.

ومهنياً، وفيما يتعلق بدور القدرة الإدارية في تخفيض أتعاب عملية المراجعة، توصلت نتائج دراسة (Krishnan & Wang (2015 إلى مساهمة القدرة الإدارية في تخفيض أتعاب عملية المراجعة، وذلك من خلال دورها الفعال في زيادة ثقة مراقب الحسابات في جودة العمليات التشغيلية للمنشأة، وبالتالي انخفاض احتمال قيامه بإبداء رأى سلبي عن أداء الرقابة الداخلية أو عدم استكمال إجراءات المراجعة للعميل، فالقدرة الإدارية قد تساهم في التخفيف من مخاطر المراجعة من خلال تحسين جودة الأرباح، أو عن طريق تقليل مخاطر فشل العملاء، كما أنها قد تقلل من مخاطر النقاضي المتوقعة التي قد تنتج عن تدهور الأداء التشغيلي والتعثر المالي (li & Luo, 2017). وهي نفس النتائج التي توصلت إليها دراسة على (٢٠٢١) والتي تمت في البيئة المصرية.

وفيما يخص دورها في زيادة جودة الأرباح المحاسبية، لاحظ (Sales et al. (2015 وجود علاقة إيجابية بين القدرة الإدارية وجودة الاستحقاق، وإستمرارية الأرباح، وذلك عند فحص عينة من المنشآت الإيرانية التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣. في نفس الاتجاه لاحظ كل من (Wang et al. (2017 انخفاض احتمالية الغش المحاسبي مع تزايد القدرة الإدارية في المنشآت، وذلك عند فحص عينة من المنشآت الصينية التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢. وفي مصر لاحظ إبراهيم (٢٠١٦) إنخفاض الاستحقاق الإختياري بشكل ملحوظ مع تزايد القدرة الإدارية، وهو ما يشير إلى تزايد جودة الأرباح المحاسبية مع تزايد القدرة الإدارية وذلك عند فحص عينة من المنشآت التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠.

فى سياق متصل، تناولت دراسة (Hsu et al., 2018) دور القدرة الإدارية فى الحد من مخاطر إنهيار أسعار الأسهم. حيث أوضحت أنه عندما يتم إخفاء المعلومات السلبية من قبل الإدارة فإن ذلك قد يظل لفترة معينة وبعدها لا تستطيع الإدارة إخفاء تلك المعلومات، وعندما تضطر الإدارة إلى الإعلان عن مجموعة من الأخبار السيئة دفعة واحدة، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث انخفاض كبير فى أسعار الأسهم (إبراهيم، ٢٠١٦). ولكن المديرين أصحاب القدرة الإدارية العالية غالباً ما ينخفض لديهم دوافع إخفاء أخبار سلبية، إذ يميلون إلى التوسع فى مستوى الإفصاح، وهو ما قد يجنب الشركة مخاطر الانهيار المفاجئ لأسعار الأسهم. وفى البيئة المصرية، كشفت نتائج دراسة مليجي (٢٠١٩) عن وجود تأثير معنوى سالب للقدرة الإدارية على خطر انهيار أسعار الأسهم، وأكدت على أن نجاح أو فشل أى منشأة وفقد أسهمها يعتمد على القدرة الإدارية للمديرين فهى تساهم فى زيادة الشفافية، وحل المشكلات المستقبلية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وهو ما قد يقلل من احتمال خطر انهيار أسعار الأسهم (Kazemi & Ghaemi, 2016).

فى ضوء ما سبق، يتضح للباحث مدى أهمية مفهوم القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين فى بيئة العمل المحاسبي والمهني، وذلك من خلال تأثيره الواضح على العديد من قرارات وسياسات وإنشطة الشركات. ولكن على الرغم من الإسهامات المتعددة التى إظهارتها الدراسات السابقة فى مجال تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على أداء الوظيفة المحاسبية، إلا أن الكتابات التى أهتمت بدورها فى مجال توقيت إصدار التقارير المالية بصفة عامة، وفترة تأخير تقرير المراجعة بصفة خاصة كانت محدودة، وهو ما يوضح أهمية الدراسة الحالية.

### ٦-٣- تحليل العلاقة بين القدرة الإدارية وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات واشتقاق فرض البحث

أكدت الدراسات السابقة منذ وقت طويل على أهمية إعداد التقارير المالية فى التوقيت المناسب، حيث أوضحت دراسة (Feltham (1972 أن اختيارات متخذى القرارات والنتائج المترتبة عليها تتأثر بشكل كبير وجوهري بتوقيت إعداد التقارير المالية. ويضيف (Lee & Son (2015 أن الإفصاح عن المعلومات فى وقت مبكر يكون أكثر ملائمة للمستثمرين. ويرى (Kothari (2001 أن الأسعار السوقية للأسهم تستجيب أو تتأثر بسرعة عند الإصدار أو الإفصاح الأولى عن الأرباح، وأن المزيد من المعلومات تصل إلى السوق خلال الفترات التى يتم فيها الإفصاح، وذلك مقارنة بالأوقات الأخرى. فى نفس السياق، أوضحت دراسة (Schwartz & Soo (1996 أن تأخر إعلان الأرباح يمكن أن يقلل من قيمة الإفصاحات العامة المرتبطة بتسعير الأوراق المالية،

إضافة إلى عدم المساواة بين المشاركين في السوق الذين لا يملكون حق الوصول إلى نفس المعلومات الخاصة. وعليه، فإن الإلتزام بإصدار التقارير المالية في توقيتها المناسب يؤدي إلى تحسين معلوماتية هذه التقارير من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات (Lee et al.,2009).

ونظراً لوجود جوانب متعددة للتوقيت المناسب، فقد لاحظت العديد من الدراسات (Abernathy et al.,2018; Oussii & Taktak,2018) أن التقرير عن المعلومات المحاسبية يتم من خلال بعض الخطوات من أهمها؛ قيام الشركات بالإعلان عن الأرباح قبل تاريخ إصدار تقرير المراجعة، ثم إصدار تقرير المراجعة للتحقق من الأرباح التي أعلنت عنها الإدارة، وأخيراً قيام الشركات بتقديم تقاريرها المالية إلى البورصة. وفي ضوء ما كشفته دراسة (Michaely et al.,2014) من أن قرار الإفصاح عن التقارير المالية يتم اتخاذه من قبل المدير التنفيذي CEO والمدير المالي CFO بعد التشاور مع لجنة المراجعة، لذلك فمن المفترض أن يكون للقدرة الإدارية تأثير على الخطوات الثلاث السابقة، فالمديرين التنفيذيين ذوي القدرة الإدارية العالية يُمكنهم إدارة الموارد بكفاءة وتحقيق أهدافهم بما في ذلك مراعاة التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية.

فبالنسبة للخطوة الثانية المتعلقة بفترة إصدار تقرير المراجعة، فإن نشر تقرير المراجعة يضمن توافر خاصيتي التحقق Verification والتأكيد Confirmation لما قامت الإدارة بالإفصاح عنه من معلومات. لذلك فإن فترة إصدار تقرير المراجعة تُعد بمثابة مؤشر على كفاءة عملية المراجعة، ومدى قدرة الإدارة على تسهيل هذه العملية. لذلك تعتبر فترة إصدار تقرير المراجعة أحد أهم محددات التوقيت المناسب لإعداد التقارير المالية لأنه يُقدم مقياساً موضوعياً ومتاحاً للجمهور لقياس كفاءة الشركات في نشر التقارير المالية التي تم مراجعتها، كما أنه مقياس يجمع بين قدرة الإدارة على إعداد التقارير المالية وبين تسهيل عملية مراجعة هذه التقارير المالية (Abernathy et al.,2018; Knechel & Payne,2001).

أما عن تأثير القدرة الإدارية على فترة تأخير تقرير المراجعة، فمن المتوقع أن تؤدي القدرة الإدارية إلى التقليل من وقت تأخر التقرير بسبب معرفتهم بطبيعة نشاط الشركة والصناعة التي تنتمي إليها، وقيامهم بتسهيل عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية بكفاءة وفعالية، حيث أن أملاك المديرين للخبرات المالية والمحاسبية من شأنه أن يقلل من الوقت اللازم لمناقشة وفهم وتقييم السياسات المحاسبية العامة والمعاملات غير العادية مع مراقب الحسابات.

وعلى مستوى الدراسات التي تناولت تأثير القدرة الإدارية على فترة تأخير تقرير المراجعة. استهدفت دراسة (Baatwah et al.(2015) فحص ودراسة أثر الخصائص الديموجرافية للمديرين (الخبرة المالية، طول فترة الخدمة) على توقيت إصدار تقرير المراجعة، وذلك بالانطباق على عينة مكونة من ٣٣٩ مشاهداً من الشركات المسجلة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين طول فترة خدمة المدير التنفيذي وخبرته المالية وتوقيت إصدار تقرير المراجعة. بمعنى كلما زادت فترة ارتباط المدير التنفيذي وخبرته المالية كلما أدى ذلك إلى زيادة التوقيت المناسب لإصدار تقرير المراجعة.

في ذات السياق، توصلت دراسة (Krishnan & Wang (2015) إلى أن الشركات التي لديها مديرين من ذوى القدرات الإدارية العالية تواجه مخاطر أقل في عملية المراجعة، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على فترة إصدار تقرير المراجعة.

كذلك استهدفت دراسة (Abernathy et al.(2018) ، التي تمت على عينة من الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة الأمريكية، فحص تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على توقيت إعداد التقارير المالية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين القدرة الإدارية وتوقيت إصدار التقارير المالية، حيث أن المديرين التنفيذيين ذوى القدرات الإدارية العالية بالمقارنة مع من هم أقل قدرات إدارية، يمتلكون رأس مال بشرى أكبر، وأنهم أكثر قدرة على الحفاظ على الأنظمة والضوابط التي تقوم عليها المعلومات المحاسبية للشركة، ومن ثم تخفيض فترة تأخير تقرير المراجعة.

وفى إيران، وبالانطباق على ١٢٧ شركة من الشركات المقيدة ببورصة طهران خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٨، قامت دراسة (Mehrani et al.(2020) بفحص أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على توقيت إصدار التقارير المالية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبى للقدرة الإدارية على فترة تأخير تقرير المراجعة، ومن ثم زيادة التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية.

فى ضوء ما تقدم يُلاحظ الباحث أن هناك ندرة فعلية فى الدراسات السابقة التى تناولت تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على فترة إصدار تقرير المراجعة، ورغم تلك الندرة الشديدة خاصة فى الدراسات العربية، إلا أن هناك وجهة نظر تتبناها هذه الدراسات ويؤيدها الباحث، وهى أن القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين تؤثر بشكل سلبى على فترة تأخير تقرير المراجعة (أو بشكل إيجابى على التوقيت المناسب لإصدار تقرير المراجعة). وتمشياً مع إنتهت إليه الدراسات السابقة فإن

الباحث يتوقع وجود علاقة سلبية بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وفترة تأخير تقرير المراجعة. وعليه يمكن اشتقاق فرض البحث كما يلي:

**H1:** تؤثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين سلباً وبصورة معنوية على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

#### ٦-٤-٤ - منهجية البحث

يتناول الباحث في هذه الجزئية من البحث، عرض منهجية البحث تمهيداً لاختبار فرضه. حيث سيعرض الباحث لكل من؛ أهداف الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، ونموذج البحث، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة، النماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وأخيراً اختبار فرض البحث، وذلك على النحو التالي:

#### ٦-٤-١ - أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث، وتحديد اختبار العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وفترة تأخير تقرير المراجعة، وكذلك مدى تأثر فترة تأخير تقرير المراجعة بالمتغيرات الرقابية (حجم منشأة مراقب الحسابات، حجم منشأة عميل المراجعة- الرافعة المالية - نتيجة أعمال المنشأة - نهاية السنة المالية) في سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة، وكذلك من خلال التحليل الإضافي، وأخيراً التأكد من أن نتيجة اختبار فرض البحث في التحليل الأساسي دقيقة، وذلك من خلال تحليل الحساسية، وذلك قياساً على (Abernathy et al.,2018; Baatwah et al.,2015; Demerjian et al.,2012; Krishnan & Wang,2015; Dao & Pham,2014).

#### ٦-٤-٢ - مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨. ولاختيار عينة حكمية من هذا المجتمع سيتم استبعاد المنشآت المالية لأنها تخضع لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها، بالإضافة إلى أن مدلولات مقاييس المتغيرات للشركات المالية قد تختلف عنها للشركات غير المالية، وكذلك الشركات التي خرجت من التسجيل في بورصة الأوراق المالية والشركات التي لم يتمكن الباحث من الحصول على قوائمها المالية، وكذا الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية والشركات غير المتسقة في

السنوات المالية، وذلك قياساً على (Abernathy et al.,2018; Krishnan & Wang,2015) مطاوع، ٢٠١٩؛ على، ٢٠٢٠).

وقد بلغ حجم عينة الدراسة ٤٠ شركة بإجمالي عدد مشاهدات ٢٤٠ مشاهدة . واعتمد الباحث فى جمع البيانات على عدة مصادر تمثلت فى شركة مصر لنشر المعلومات وموقع البورصة المصرية وبعض المواقع على شبكة الانترنت والمتخصصة فى نشر التقارير المالية للشركات المصرية. ويوضح الجدول رقم (١) حجم العينة النهائى مع توزيع المشاهدات حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة التى تنتمى إليها.

**جدول ١: تبويب عينة الدراسة حسب القطاعات**

رقم	القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات	النسبة
١	الأغذية والمشروبات	٩	٥٤	٢٢,٥%
٢	التشييد ومواد البناء	٤	٢٤	١٠%
٣	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٢	١٢	٥%
٤	سياحة وترفيه	٣	١٨	٧,٥%
٥	الإسكان والعقارات	٨	٤٨	٢٠%
٦	الكيمويات	٢	١٢	٥%
٧	الموارد الأساسية	٣	١٨	٧,٥%
٨	المنسوجات والسلع المعمرة	٤	٢٤	١٠%
٩	الإعلام	١	٦	٢,٥%
١٠	تكنولوجيا	١	٦	٢,٥%
١١	الإتصالات	٢	١٢	٥%
١٢	موزعون وتجارة تجزئة	١	٦	٢,٥%
	الإجمالى	٤٠	٢٤٠	١٠٠%

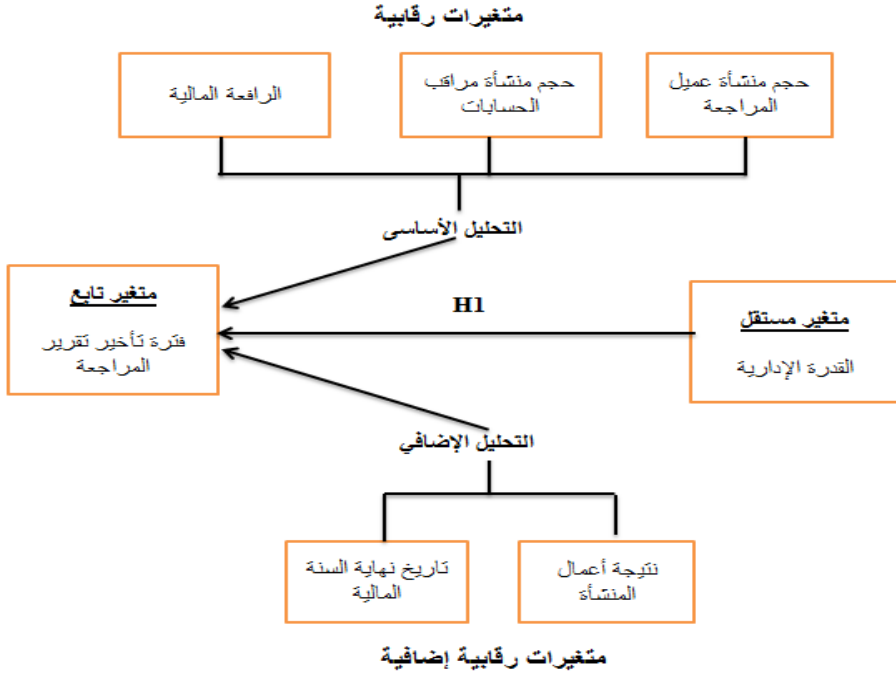
#### ٦-٤-٣- نموذج البحث وتوصيف وقياس المتغيرات

يمكن صياغة وعرض نموذج البحث فى ظل التحليل الأساسى وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة على النحو التالى:

#### ٦-٤-٣-١- نموذج البحث

يوضح الشكل التالى نموذج البحث المستخدم، من حيث المتغير المستقل، والمتغير التابع، والمتغيرات الرقابية، والعلاقة محل الاختبار:





شكل ١: نموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحث

## ٦-٤-٣-٢- توصيف وقياس المتغيرات

يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة ورموزها في نموذج الانحدار وطريقة قياس كل منها واتجاهها المتوقع.

جدول ٢: توصيف وقياس متغيرات البحث

العلاقة المتوقعة	التوصيف وطريقة القياس	نوعه	الرمز	المتغير
سالبة	هي درجة كفاءة المديرين التنفيذيين في استخدام الموارد الاقتصادية للشركة المتاحة وتحويلها إلى إيرادات. وتم قياس القدرة الإدارية طبقاً لمقياس Managerial Ability Score (DEA Score) والذي قدمته دراسة (Demerjian et al. 2012) ويتميز هذا المقياس بإمكانية قياسه لكل مدير على حده، وقياسه مباشرة من الأداء الفعلي للشركة، وقدرته على عزل تأثير العنصر الإداري عن أداء الشركة، والتوافق مع هدف الشركة من حيث ربط قدرة المديرين بتعظيم أرباح الشركة ويستند في قياس كفاءة المديرين التنفيذيين على تحويل موارد الشركة إلى إيرادات (كفاءة استخدام الموارد). ويُطبق هذا	مستقل	MA	القدرة الإدارية

	<p>المقياس من خلال مرحلتين هما (إبراهيم، ٢٠١٧؛ ملجي، ٢٠١٩؛ Akbari et al, 2018):</p> <p>- المرحلة الأولى: تقدير الكفاءة الكلية للشركة:</p> <p>يتم تقدير الكفاءة الكلية للشركة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis، وهو أسلوب غير معلمى Non-parametric Method لقياس الكفاءة النسبية لوحدة صنع القرار، وذلك من خلال المعادلة التالية:</p> $\text{Max}\theta = \text{Sales} / (v_1\text{COGS} + v_2\text{SG\&A} + v_3\text{PPE} + v_4\text{INTAN}) \dots$ <p>حيث يمثل بسط المعادلة المخرجات (والتي تمثل إيرادات المبيعات SALES)، في حين يمثل مقام المعادلة السابقة المدخلات (والتي تشمل تكلفة السلع المباعة COGS، المصروفات البيعية والإدارية والعامه SG&amp;A، صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات والالات PPE، والأصول غير الملموسة INTAN).</p> <p>وتتراوح درجة الكفاءة الكلية للشركة وفقاً لنتائج نموذج تحليل مغلف البيانات ما بين (الصفر والوحد الصحيح)، بحيث يشير حصول الشركة على القيمة (١) إلى كفاءة كلية مرتفعة للشركة، وهو ما يعنى قدرتها على تحقيق أقصى استفادة من مواردها المتاحة مقارنة بنظيرتها من الشركات داخل نفس الصناعة، في حين يشير حصول الشركة على قيمة أقل من (١) إلى كفاءة كلية منخفضة للشركة، وهو ما يعنى عدم قدرتها على تحقيق استخدام أمثل لمواردها المتاحة، الأمر الذى يحتاج إلى اتخاذها لإجراءات تصحيحية إما من خلال العمل على تخفيض مدخلاتها أو زيادة مخرجاتها (حسين، ٢٠٢٠).</p> <p>- المرحلة الثانية: تعديل درجة كفاءة الشركة:</p> <p>تعبّر درجة الكفاءة الكلية للشركة المقاسة فى المرحلة الأولى وفقاً لنموذج تحليل مغلف البيانات عن كفاءة الإدارة والشركة معاً، مما يتطلب الأمر لتحديد درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين، استبعاد تأثير بعض خصائص الشركة والعمليات التجارية الدولية المؤثرة على درجة الكفاءة الكلية للشركة، كذلك استبعاد آثار التغير فى الصناعة والزمن. وفى ضوء ذلك، يتم قياس درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين من خلال استخدام نموذج انحدار Tobit Regression، وفقاً لمعادلة الانحدار التالية (Demerjian et al., 2012):</p> $\text{Firm Efficiency}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Log Total Assets}_{it} + \beta_2 \text{Market Share}_{it} + \beta_3 \text{Positive Free Cash Flow}_{it} + \beta_4 \text{Log Firm Age} + \beta_5 \text{Foreign Currency Dummy} + \text{Industry Dummy} + \text{Year Dummy} + \epsilon_{it} \dots$ <p>- حيث أن:</p> <p>- Firm Efficiency: الكفاءة الكلية المقدره من المعادلة الأولى باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات.</p> <p>- Log Total Assets: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالى أصول الشركة فى نهاية السنة t.</p>	
--	---	--

	<p>- Market Share: النصيب السوقى للشركة، وهو نسبة مبيعات الشركة إلى إجمالي مبيعات الصناعة في السنة t.</p> <p>- Positive Free cash Flow: التدفقات النقدية الحرة الموجبة، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا حققت الشركة تدفقات نقدية موجبة، والقيمة (0) إذا حققت الشركة تدفقات نقدية حرة سالبة.</p> <p>- Log Firm Age: اللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة، ويقاس بعدد سنوات قيد الشركة في البورصة حتى السنة t.</p> <p>- Foreign Currency Dummy: مؤشر للعملة الأجنبية وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا حققت الشركة أرباح موجبة عند تسوية (ترجمة) العملات الأجنبية ويأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك.</p> <p>- Industry Dummy: متغير وهمي يعبر عن نوع الصناعة الذى تنتمى إليه الشركة.</p> <p>- Year Dummy: متغير وهمي يعبر عن السنة لكل شركة. وتنسب البواقي Residual (النسبة غير المفسرة من النموذج) من معادلة الانحدار إلى الإدارة وبالتالي تُعد البواقي من معادلة Tobit هي درجة القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين. ويرجع استخدام نموذج انحدار Tobit لما يتميز به من إيجابية كبيرة عند تقدير المعادلات التى يكون المتغير التابع فيها محدوداً بمدى معين، حيث أن كفاءة الشركة (المتغير التابع) تقع بين الصفر والواحد الصحيح وبالتالي فهي تمثل متغير محدود.</p>			
سالبة أو موجبة	<p>عبارة عن عدد الأيام بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة، حيث يعد هذا المقياس الأكثر انتشاراً في الدراسات السابقة (Abernathy et al., 2018; Afify, 2009; Kamarudin et al., 2018; سليم، ٢٠١٩؛ مليجي، ٢٠١٩، على، ٢٠٢٠).</p>	تابع	ARL	فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات
سالبة أو موجبة	<p>إحدى الخصائص التشغيلية المميزة للشركة، ويعنى حجم عملياتها، وإجمالي حجم أصولها ويحدد طاقة وقدرة الشركة من الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية على توليد إيرادات النشاط. وتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول، قياساً على (Durand, 2019; Abernathy et al., 2018).</p>	رقابى	FSize	حجم منشأة العمل
سالبة	<p>يقصد بها الإمكانات البشرية والمادية والتكنولوجية لدى هذه المنشأة، والتي تساعد على زيادة جودة عملية المراجعة (الصيرفي، ٢٠١٧). وتم قياس هذا المتغير كمتغير ثنائى يأخذ القيمة (١) إذا كانت منشأة مراقب الحسابات فى شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الكبرى (Big4) ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (Afify, 2009; Musah et al., 2018).</p>	رقابى	Audit Size	حجم منشأة مراقب الحسابات
موجبة أو سالبة	<p>يعبر عن مدى اعتماد الشركة على أموال الغير فى تمويل عملياتها وأنشطتها، كما أنه يشير إلى المخاطر التى قد تواجهها الشركة فى حالة عجزها عن سداد إلتزاماتها. وتم قياسه بنسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول، قياساً على (AI-</p>	رقابى	LEV	الرافعة المالية

	Ajmi,2008؛ محمد، ٢٠١٦؛ الصيرفي، ٢٠١٧).			
موجبة أو سالبة	هى عبارة عن النتيجة النهائية لعميل المراجعة من ربح أو خسارة والتي من شأنها أن تؤثر على خطر أعماله ومن ثم فترة تأخير تقرير المراجعة (Habib & Bhuiyan,2011). وتم قياسه كمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا حققت الشركة خسائر، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (Pham et al.,2014؛ على، ٢٠٢٠).	رقابى	Loss	نتيجة أعمال المنشأة
موجبة أو سالبة	وهو عبارة عن طبيعة السنة المالية. وتم قياسه كمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كانت السنة المالية تنتهى فى ١٢/٣١. ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، وذلك قياساً على (Pham et al.,2014؛ منصور، ٢٠١٨).	رقابى	Year End	تاريخ نهاية السنة المالية

#### ٦-٤-٤ - أدوات وإجراءات الدراسة والنماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة فى اختبار فرض البحث

تتعلق هذه الجزئية من البحث بأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية التى اتبعتها الباحثة، والإحصاءات الوصفية، وكذلك نموذج الانحدار المستخدم فى اختبار فرض البحث، على النحو التالى:

#### ٦-٤-٤ - ١ - أدوات وإجراءات الدراسة

اعتمد الباحث على منهجية الدراسة التطبيقية من خلال تحليل التقارير المالية السنوية، والإيضاحات المتممة لها لشركات عينة الدراسة عن الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨، وذلك لاستخراج البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث، وذلك قياساً على (Abdillah et al.,2019; Stewart & Cairney,2019; Habib et al.,2019; Abernathy et al.,2018; Pham et al.,2014; Affy,2009). وقام الباحث بقياس متغيرات الدراسة كما تم بيانه بجدول القياس السابق. وشملت إجراءات الدراسة عمل تحليل محتوى للتقارير المالية لشركات العينة عن فترة الدراسة واستخراج، وحساب، قيم المتغيرات على اختلاف أنواعها. وأخيراً استخدام النسب والنماذج الملائمة لحساب بعض متغيرات الدراسة.

#### ٦-٤-٤ - ٢ - الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

يُظهر الجدول رقم (٣) وصف للمتغيرات المتصلة فى نماذج الدراسة وهى ( فترة تأخير تقرير المراجعة، القدرة الإدارية، حجم المنشأة، والرافعة المالية)، إضافة إلى المتغيرات المنفصلة (الثنائية) وهى (حجم منشأة مراقب الحسابات، نتيجة أعمال المنشأة، تاريخ نهاية السنة المالية).

## جدول ٣: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة						
Variables	حجم العينة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الوسيط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ARL	240	9.00	239.00	70.00	74.66	28.19
MA	240	-1.13	5.55	-0.10	0.00	0.70
FSize	240	14.27	25.29	20.46	20.41	2.07
LEV	240	0.00	1.81	0.40	0.43	0.30
الإحصاء الوصفي للمتغيرات المنفصلة (الثنائية)						
		Big4	Non Big4	Total		
Audit Size	التكرار	126	114	240		
	النسبة المئوية	52.5%	47.5%	100%		
		خسارة	ربح	Total		
Loss	التكرار	58	182	240		
	النسبة المئوية	24.2%	75.8%	100%		
		31/12	غير ذلك	Total		
YearEnd	التكرار	206	34	240		
	النسبة المئوية	85.8%	14.2%	100%		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة ٧٥ يوم تقريباً، بحد أدنى ٩ أيام، وبحد أقصى ٢٣٩ يوم، مما يعني أن أغلب شركات العينة تلتزم بالقواعد المحددة في البيئة المصرية وهي ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويعتبر متوسط الدراسة الحالية (٧٥ يوم) متقارب إلى حد كبير مع متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة في الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة المصرية؛ حيث بلغ المتوسط ٧٥ يوم في دراسة (السيد، ٢٠١٨)، ٧٣ يوم في دراسة (قنديل، ٢٠٢٠؛ مطاوع، ٢٠١٩؛ الصيرفي، ٢٠١٧)، ٧١ يوم (محمود والطحان، ٢٠٢٠)، ودراسة (سليم، ٢٠١٩) ٧٢ يوم. وكذلك متقارب أيضاً مع متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة في الدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة؛ حيث بلغ المتوسط ٧٩ يوم في الولايات المتحدة الأمريكية كما في دراسة (Abernathy et al., 2018)، و٧٦ يوم في إندونيسيا كما في دراسة (Hasballah & Ilyas, 2019)، و٨١ يوم في استراليا كما في دراسة (Sultana et al., 2015)، و٧٣ يوم في تركيا كما في دراسة (Ozden, 2018). بينما يختلف هذا المتوسط عن متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة في دراسة (أبوزيد، ٢٠٢١) ٦٠ يوم، ٥٥ يوم في دراسة (Abernathy et al., 2014)، ٥١ يوم في دراسة (Raweh et al., 2019). كذلك بلغ متوسط القدرة الإدارية (0.00)، بانحراف

معياري قدره (0.70)، ويحد أدنى (-1.13)، وحد أعلى (5.55). وهو ما يشير إلى وجود قوة إدارية مرتفعة للمديرين التنفيذيين في شركات عينة الدراسة.

كما يتضح من الجدول أن عدد المشاهدات للشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Big4 عددها (١٢٦) مشاهدة بنسبة (٥٢,٥%)، بينما عدد المشاهدات للشركات التي تم مراجعتها بواسطة مكاتب أخرى من غير مكاتب المراجعة الأربعة الكبار Non Big4 (١١٤) مشاهدة، بنسبة (٤٧,٥%). أيضاً يمكن ملاحظة أن عدد المشاهدات للشركات التي كانت نتيجة أعمالها صافي خسارة عددها (٥٨) مشاهدة بنسبة (٢٤,٢%)، بينما الشركات التي حققت صافي ربح عددها (١٨٢) مشاهدة بنسبة (٧٥,٨%).

٦-٤-٣- علاقات الارتباط بين متغيرات البحث:

جدول ٤: مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل الارتباط	ARL	MA	FSize	Audit Size	LEV	Loss	YearEnd
ARL	Pearson Correlation	1						
	Sig. (2-tailed)							
MA	Pearson Correlation	-0.166**	1					
	Sig. (2-tailed)	0.010						
FSize	Pearson Correlation	-0.035-	0.000	1				
	Sig. (2-tailed)	0.592	1.000					
Audit Size	Pearson Correlation	-0.096-	0.034	0.374**	1			
	Sig. (2-tailed)	0.138	0.603	0.000				
LEV	Pearson Correlation	0.340**	0.010	0.204**	-0.035-	1		
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.876	0.001	0.587			
Loss	Pearson Correlation	0.333**	-0.214**	-0.084-	-0.087-	0.312**	1	
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.001	0.193	0.181	0.000		
YearEnd	Pearson Correlation	-0.193**	0.152*	0.274**	0.284**	-0.241**	-0.273**	1
	Sig. (2-tailed)	0.003	0.019	0.000	0.000	0.000	0.000	

\*\* دالة عند مستوى معنوية أقل من (١%).

\* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٥%).

## ينتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي:

- يوجد ارتباط معنوي سلبي بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وفترة تأخير تقرير المراجعة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).
- لا يوجد ارتباط معنوي بين فترة تأخير تقرير المراجعة وحجم منشأة عميل المراجعة وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).
- لا يوجد ارتباط معنوي بين فترة تأخير تقرير المراجعة وحجم منشأة مراقب الحسابات وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).
- يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين فترة تأخير تقرير المراجعة ودرجة الرافعة المالية وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).
- يوجد ارتباط معنوي إيجابي بين فترة تأخير تقرير المراجعة و نتيجة أعمال المنشأة (الخسارة) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).
- يوجد ارتباط معنوي سلبي بين فترة تأخير تقرير المراجعة وتاريخ نهاية السنة المالية وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

## ٦-٤-٤-٤ النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فرض الدراسة والتحليل الإضافي

يمكن عرض نماذج الانحدار كما يلي:

النموذج الأول: لاختبار فرض الدراسة:

" تؤثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين سلباً وبصورة معنوية على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية" (في ظل التحليل الأساسي).

$$ARL_{it} = B_0 + B_1 MA_{it} + B_2 FSize_{it} + B_3 Audit Size_{it} + B_4 LEV_{it} + E_{it} \dots \dots \dots (1)$$

النموذج الثاني:

وهو متعلق بالتحليل الإضافي حيث تم إدخال كل من متغيري نتيجة أعمال المنشأة وتاريخ نهاية السنة المالية إلى النموذج الأول.

$$ARL_{it} = B_0 + B_1 MA_{it} + B_2 FSize_{it} + B_3 Audit Size_{it} + B_4 LEV_{it} + B_5 Loss_{it} + B_6 Year End_{it} + E_{it} \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

- **ARL**: فترة تأخير تقرير المراجعة.
- **MA**: القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين.
- **FSize**: حجم منشأة عميل المراجعة.
- **Audit Size**: حجم منشأة مراقب الحسابات.
- **LEV**: الرافعة المالية للشركة.
- **Loss**: نتيجة أعمال المنشأة (الخسارة)
- **Year End**: تاريخ نهاية السنة المالية للشركة.

#### ٦-٤-٤-٥- الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدم الباحث الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression لاختبار فرض الدراسة، وذلك لتقدير معاملات نماذج الانحدار الخاصة بالفرض، وكذلك تحديد قيمة معامل التحديد المعدل ( $R^2$  Adj) لكل نموذج، وتحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج باستخدام F-Test. وعند إجراء تحليل الانحدار تم احتساب إحصائية معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) ومؤشر التباين المسموح به (الذي يمكن قبوله) Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية لتحديد درجة الارتباط الخطى الذاتي المتعدد Multicollinearity بين كل، أو بعض، المتغيرات المستقلة والرقابية، فإذا كانت إحصائية معامل تضخم التباين أقل من (١٠) أو مؤشر التباين أكبر من ٥% فإن هذا يعنى عدم وجود ارتباط خطى ذاتى متعدد بين المتغيرات (بشير، ٢٠٠٣). وتم إجراء تحليل الانحدار باستخدام برنامج SPSS الإصدار رقم (٢٢)، وتم اختبار الفروض عند مستوى معنوية ٥%، ويتم رفض فرض العدم وبالتالي قبول الفرض البديل، إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج، والمتغيرات المستقلة، أقل من ٥%. بينما يتم قبول فرض العدم وبالتالي رفض الفرض البديل، إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج والمتغيرات المستقلة أكبر من أو تساوى ٥% (حسن وأحمد، ٢٠٠٠).

#### ٦-٤-٤-٦- نتيجة اختبار فرض البحث فى ظل التحليل الأساسي

استهدف الفرض إختبار مدى وجود تأثير سلبي معنوى للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على فترة تأخير تقرير المراجعة، وتم صياغة الفرض (H1) إحصائياً كفرض عدم (H0) كما يلي:



**فرض العدم: H0:** "لا تؤثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين سلباً وبصورة معنوية على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية".

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد التالي:

$$ARL_{it} = B_0 + B_1 MA_{it} + B_2 FSize_{it} + B_3 Audit Size_{it} + B_4 LEV_{it} + E_{it} \dots \dots \dots (1)$$

ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (١).

**جدول ٥: نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لاختبار العلاقة محل الفرض (H1)**

Variables	$\beta$	Std.Error	T	Sig	Collinearity statistics	
					Tolerance	VIF
Constant	86.845	17.421	4.985	0.000		
MA	-6.722	2.389	-2.814	0.005	0.998	1.002
FSize	-1.247	0.902	-1.383	0.168	0.813	1.231
Audit Size	-2.435	3.668	-0.664	0.507	0.846	1.182
LEV	33.637	5.770	5.830	0.000	0.944	1.060
R2= 0.158						
Adj R2 = 0.143						
F=10.998						
Sig= 0.000						

يلاحظ الباحث تعليقاً على الجدول رقم (٥) السابق ما يلي؛ أن قيمة  $F = 10.998$  بمستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على معنوية النموذج الإحصائي المستخدم، وأن قيمة Adjusted  $R^2$  تساوى (٠,١٤٣)، مما يدل على أن النموذج وما إشمتم عليه من متغيرات يمكنه تفسيره ١٤,٣% من التغير الكلى فى فترة تأخير تقرير المراجعة، وباقى النسبة قد يرجع إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان يمكن إدراجها وذات تأثير أو إلى الخطأ العشوائى. كذلك أوضحت نتائج إختبار Variance Inflation Factor (VIF) أن قيمة (VIF) كانت أقل من (١٠)، وهذا يعنى أن نموذج الإنحدار السابق لا يعانى من مشكلة الإزدواج الخطى.

أما بالنسبة لأثر المتغير المستقل على المتغير التابع فى هذا النموذج فإنه يُلاحظ أن القدرة الإدارية (MA) تؤثر تأثير سلبى معنوى على فترة تأخير تقرير المراجعة (ARL)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٥%) الأمر الذى يعنى إنخفاض فترة تأخير تقرير المراجعة مع زيادة القدرة الإدارية

للمديرين التنفيذيين، وبناء على ذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H1)، القائل بوجود تأثير سلبي معنوي للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية". وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Baatwah et al.,2015; Abernathy et al.,2018; Mehrani et al.,2020; Krishnan & Wang.2015).

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية؛ فإن الرافعة المالية لها أثر إيجابي معنوي على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، ويدل ذلك على طول فترة المراجعة عندما ترتفع درجة الرفع المالي، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Abidin & Ahmed-Zaluki,2012; Knechel & Sharma,2012; Habib et al.,2018; Ezat,2015; محمد، ٢٠٢٠؛ على، ٢٠٢٠؛ أبو زيد، ٢٠٢١). ويمكن تفسير النتيجة بأن الشركة التي لديها رافعة مالية مرتفعة فإن ذلك يُعد مؤشر لارتفاع مخاطر المراجعة نتيجة احتمال وجود مشكلات في إستمرارية المنشأة مما يتطلب أداء إجراءات مراجعة إضافية، ومن ثم وقت أطول في عملية المراجعة.

من ناحية أخرى، يوجد تأثير سلبي غير معنوي لحجم منشأة عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير المراجعة عند مستوى معنوية (٥%). وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسات (Ika & Ghazali,2012; Puasa et al.,2014; Almuzaiqer et al.,2018; Chukwu & Nwabochoi,2019؛ الصيرفي، ٢٠١٧؛ على، ٢٠٢٠؛ قنديل، ٢٠٢٠؛ كساب، ٢٠٢٠).

وأيضاً يوجد هناك تأثير سلبي غير معنوي لحجم منشأة مراقب الحسابات على فترة تأخير تقرير المراجعة عند مستوى معنوية (٥%). وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Ika & Ghazali,2012; Abernathy et al.,2014; Sultana et al.,2015; Diana,2018; مطاوع؛ ٢٠١٩؛ على، ٢٠٢٠؛ أبو زيد، ٢٠٢١). Raweh et al.,2019; Hasballah & Ilyas,2019؛ منصور، ٢٠١٨؛

## ٦-٤-٤-٧- التحليل الإضافي

يُمثل التحليل الإضافي Complementary Additional Analysis منهجية لإمكانية إعادة اختبار العلاقات الرئيسية للدراسة بالتحليل الأساسي وذلك للتحقق من قوة ودقة نتائجها وسلامة افتراضات بناء النموذج الأساسي للبحث، ويتم إجراء التحليل الإضافي في هذا البحث عن طريق

إضافة متغيرات رقابية جديدة وذلك لمعرفة هل تتأثر فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بكل من حجم منشأة عميل المراجعة وحجم منشأة مراقب الحسابات والرافعة المالية ونتيجة أعمال المنشأة وتاريخ نهاية السنة المالية أم لا؟؟، وذلك في سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة، طبقاً لنموذج الانحدار الثانى:

$$ARL_{it} = B_0 + B_1 MA_{it} + B_2 FSize_{it} + B_3 Audit Size_{it} + B_4 LEV_{it} + B_5 Loss_{it} + B_6 Year End_{it} + E_{it} \dots\dots\dots(2)$$

ولاختبار التساؤل البحثي للتحليل الإضافي احصائياً تم استخدام الانحدار الخطى المتعدد وفق النموذج الثانى، وتظهر نتائج التحليل فى الجدول رقم (٦) على النحو التالي:

#### جدول ٦: نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لاختبار العلاقة الخاصة بالتحليل الإضافي

Variables	$\beta$	Std.Error	T	Sig	Collinearity statistics	
					Tolerance	VIF
Constant	77.881	17.351	4.489	0.000		
MA	-4.800	2.433	-1.973	0.050	0.929	1.077
FSize	-0.733	0.924	-0.794	0.428	0.747	1.339
Audit Size	-2.063	3.657	-0.564	0.573	0.821	1.218
LEV	26.320	6.229	4.225	0.000	0.781	1.280
Loss	13.447	4.279	3.143	0.002	0.816	1.225
YearEnd	-2.103-	5.406	-0.389-	0.698	0.770	1.298
R <sup>2</sup> = 0.194						
Adj R <sup>2</sup> = 0.174						
F = 9.362						
Sig = 0.000						

يتضح من الجدول رقم (٦) السابق، أنه بعد إدخال متغيرات رقابية جديدة ( نتيجة أعمال المنشأة- تاريخ نهاية السنة المالية) للعلاقة محل الدراسة، أن نموذج الانحدار مازال معنوياً وصالح لاختبار العلاقة محل البحث. كما أن معامل التحديد المعدل ( $Adj R^2$ ) والذي يشير إلى المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار ارتفع من (٣، ١٤%) إلى (٤، ١٧%). ويعنى ذلك أن متغير القدرة الإدارية إضافة إلى المتغيرات الرقابية الأخرى التى تم إضافتها لنموذج الانحدار، يمكن أن تفسر ١٧،٤% من التغيرات فى فترة تأخير تقرير المراجعة، وباقى النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج. كما يتضح من الجدول أيضاً أن إحصائية معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات

المستقلة والرقابية أقل من (١٠) مما يعنى عدم وجود ارتباط خطى ذاتى متعدد (Multicollinearity). كما تشير النتائج إلى الآتي:

- معامل متغير القدرة الإدارية يساوى (-4.800) وبمستوى معنوية (0.050)، وهو أقل من القيمة الاحتمالية ٥% (P-Value)، مما يعنى أن متغير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين فى حالة التحليل الإضافي له تأثير سلبي معنوى على فترة تأخير تقرير المراجعة، وهو نفس التأثير فى حالة التحليل الأساسى، وهو ما يُدعم صحة اختبار فرض البحث.

- يوجد هناك تأثير سلبي غير معنوى لكلاً من حجم منشأة عميل المراجعة وكذلك حجم منشأة مراقب الحسابات على فترة تأخير تقرير المراجعة، وهو نفس التأثير فى حالة التحليل الأساسى.

- يوجد هناك تأثير إيجابي معنوى للرافعة المالية على فترة تأخير تقرير المراجعة، وهو أيضاً نفس التأثير فى ظل التحليل الأساسى.

- يوجد هناك تأثير إيجابي معنوى لنتيجة أعمال المنشأة (حالة تحقيق خسارة) على فترة تأخير تقرير المراجعة، ويعنى ذلك أن تحقيق الشركة لخسائر فى نهاية العام من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فترة تأخير تقرير المراجعة. وذلك لأن تحقيق الخسائر سيكون مرتبطاً باحتمالية تعرض المنشأة للفشل المالى أو الغش الإدارى، كما أن تلك المنشآت قد تستغرق وقتاً إضافياً من جانب مراقب الحسابات للتحقق من الأخبار السيئة أو تبريرها للجمهور. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Al-Ajmi, 2008; Affify, 2009; منصور، ٢٠١٨؛ مطاوع، ٢٠١٩؛ محمد، ٢٠٢٠؛ على، ٢٠٢٠؛ أبوزيد، ٢٠٢١).

- يوجد هناك تأثير سلبي غير معنوى لتاريخ نهاية السنة المالية على فترة تأخير تقرير المراجعة، وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسات (Lee et al., 2009; Habib & Bhuiyan, 2011; محمد، ٢٠١٦؛ منصور، ٢٠١٨).

فى ضوء ما سبق، يمكن الإجابة على التساؤل البحثي وهو؛ هل تتأثر فترة تأخير تقرير المراجعة بكل من حجم منشأة عميل المراجعة وحجم منشأة مراقب الحسابات والرافعة المالية ونتيجة أعمال المنشأة وتاريخ نهاية السنة المالية فى سياق العلاقة الرئيسية محل الدراسة؟؟، بنعم جزئياً حيث يوجد أثر لبعض المتغيرات مثل (الرافعة المالية، نتيجة أعمال المنشأة)، فى حين لا يوجد أثر للبعض الآخر مثل (حجم منشأة عميل المراجعة، وحجم منشأة مراقب الحسابات، وتاريخ نهاية السنة المالية).

## ٦-٤-٤-٨- تحليل الحساسية

قام الباحث بإجراء تحليل الحساسية Sensitivity Analysis بهدف إعادة اختبار أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك بعد استخدام مقياس بديل لقياس المتغير التابع، وذلك لإثبات دقة النتائج التي تم التوصل إليها في التحليل الأساسي من خلال قياس مدى اختلاف ذلك الأثر باختلاف المقياس البديل.

لذلك تم إعادة تشغيل النموذج الأول بعد تغيير طريقة قياس المتغير التابع فترة تأخير مراقب الحسابات (ARL). حيث يتم قياس فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات بمقياس لوغاريتم فترة التقرير (LOG ARL) وذلك للتحكم، إن وُجد، في تأثير القيم المتطرفة والغير خطية في تأخير تقرير مراقب الحسابات، وذلك قياساً على (Baatwah et al.,2015; Khlif & Samaha,2014; Oussii & Taktak, 2018, أوزيد، ٢٠٢١؛ سلامة، ٢٠١٨؛ قنديل، ٢٠٢٠)، بدلاً من قياسها بالفترة ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية وتاريخ توقيع تقرير مراقب الحسابات كما كان في التحليل الأساسي. وقد تم إعادة تشغيل نموذج الانحدار رقم (١) المستخدم لاختبار فرض البحث في التحليل الأساسي، مع تغيير طريقة قياس المتغير التابع، وفيما يلي توضيح للنموذج الثالث:

$$ARL_{it} = B_0 + B_1 MA_{it} + B_2 FSize_{it} + B_3 Audit Size_{it} + B_4 LEV_{it} + E_{it} \dots \dots \dots (3)$$

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار للنموذج الثالث كما يلي:

جدول ٧: ملخص نموذج الانحدار الثالث

النموذج	نتائج اختبار فرض البحث في ظل التحليل الأساسي نموذج (١)		نتائج اختبار فرض البحث في ظل تحليل الحساسية نموذج (٣)		Collinearity Statistics	
	$\beta$	P-Value	$\beta$	P-Value	Tolerance	VIF
Constant	86.845	.000	4.403	0.000	-	-
MA	-6.722	.005	-0.083	0.016	0.998	1.002
FSize	-1.247	.168	-0.014	0.268	0.813	1.231
Audit Size	-2.435	.507	-0.056	0.286	0.846	1.182
LEV	33.637	.000	0.373	0.000	0.944	1.060
R <sup>2</sup>	0.158		0.112		-	
Adj R <sup>2</sup>	0.143		0.097		-	
F	10.998		7.394		-	

Sig	0.000	0.000	-
-----	-------	-------	---

ويلاحظ من نتائج الجدول رقم (٧) السابق، أن نتائج اختبار فرض البحث في ظل تحليل الحساسية كانت متطابقة مع النموذج الأساسي، حيث يوجد هناك تأثير سلبي معنوي للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على فترة تأخير تقرير المراجعة، مما يشير إلى عدم اختلاف أثر القدرة الإدارية على فترة تأخير تقرير المراجعة باختلاف تغيير طريقة قياس المتغير التابع (فترة تأخير تقرير المراجعة ARL). مما يدعم صحة نتيجة اختبار فرض البحث في التحليل الأساسي.

كذلك يوضح الجدول أن القدرة التفسيرية للنموذج إنخفضت من ( ١٤,٣%) إلى ( ٩,٧%)، كما يلاحظ أيضاً إنخفاض القيمة الاحتمالية (Sig) للنموذج وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥% يساوي (0.000)، مما يعنى صلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة.

كما يُظهر الجدول وجود تأثير سلبي غير معنوي لكلاً من حجم منشأة العميل وحجم منشأة مراقب الحسابات على فترة تأخير تقرير المراجعة وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٥%). وهى نفس النتيجة بالتحليل الأساسي. فى المقابل هناك تأثير إيجابي معنوي للرافعة المالية على فترة تأخير تقرير المراجعة وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٥%).

## ٦-٥- نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

### ٦-٥-١- نتائج البحث

استهدف البحث دراسة واختبار أثر القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، ويمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظرى والتطبيقي على النحو التالى:

- على مستوى الشق النظرى، خلص البحث إلى أن القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين تُعد أحد المحددات الرئيسية لنجاح وبقاء الشركات فى الأجل الطويل، حيث تُمثل ناتج التفاعل لمجموعة الخبرات والمهارات والخصائص المتاحة لدى المديرين، والتي تمكنهم من استخدام الموارد المتاحة لدى الشركة بكفاءة وفعالية، من أجل تعظيم قيمة الشركة، وتحقيق العديد من المزايا التنافسية للشركة التي تمكنها من الاستمرار فى الأجل الطويل.

- كما خلص البحث فى شقه النظرى أيضاً، إلى أن القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين تعتبر أحد الموارد التي تضيف قيمة وتُدعم الميزة التنافسية للمنشأة، وذلك من خلال دورها الفعال فى تحسين

- كفاءة سياسات الاستثمار، تحسين جودة الأرباح، تخفيض أتعاب المراجعة، تحفيض تكاليف التمويل والاقتراض، تحسين جودة التقارير المالية.
- كما خلص البحث فى شقه النظرى، إلى أن فترة تأخير تقرير المراجعة أحد أهم مقاييس التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية، ويتم قياسها بالعديد من المقاييس؛ منها الفترة بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع تقرير مراقب الحسابات؛ ولوغا يتم تلك الفترة.
- بالنسبة لمحددات فترة تأخير تقرير المراجعة، هناك شبه إتفاق بين الدراسات الأجنبية والعربية التى تناولت هذه المحددات، على أن هذه المحددات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات؛ الأولى مرتبطة بخصائص مراقبى الحسابات (مثل حجم منشأة مراقب الحسابات، التخصص الصناعى، نوع الرأى)، والثانية مرتبطة بمنشأة عميل المراجعة (مثل حجم منشأة عميل المراجعة، درجة الرفع المالى، تاريخ نهاية السنة المالية)، والثالثة مرتبطة بآليات الحوكمة (مثل لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، خصائص مجلس الإدارة).
- بلغ متوسط فترة إصدار تقرير مراقب الحسابات للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ٧٥ يوماً. مما يعنى أن أغلب شركات العينة تلتزم بالقواعد المحددة فى البيئة المصرية وهى ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية.
- أظهرت نتائج تحليل الارتباط، أن هناك ارتباط معنى سلبى بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين وفترة تأخير تقرير المراجعة. وأن فترة تأخير تقرير المراجعة ترتبط إيجاباً بكل من الرافعة المالية، ونتيجة أعمال المنشأة (تحقيق المنشأة لخسائر)، بينما ترتبط سلباً بتاريخ نهاية السنة المالية، ولا يوجد أى ارتباط بين فترة تأخير تقرير المراجعة وحجم منشأة العميل وكذلك حجم منشأة مراقب الحسابات.
- وعلى مستوى الجانب التطبيقي، توصلت نتائج التحليل الأساسى، إلى أن هناك تأثير سلبى معنى للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على فترة تأخير تقرير المراجعة. كما أن فترة تأخير تقرير المراجعة لم تتأثر بكل من حجم منشأة عميل المراجعة وكذلك حجم منشأة مراقب الحسابات. فى حين كان هناك تأثير إيجابى معنى للرافعة المالية على فترة تأخير تقرير المراجعة.
- توصلت نتائج التحليل الإضافى، إلى وجود تأثير سلبى معنى للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على فترة تأخير تقرير المراجعة، وكذلك وجود تأثير إيجابى معنى للرافعة المالية ونتيجة أعمال المنشأة (حالة تحقيق خسارة) على فترة تأخير تقرير المراجعة، فى حين لا يوجد تأثير لكلاً من حجم منشأة العميل وحجم منشأة مراقب الحسابات وتاريخ نهاية السنة على فترة تأخير تقرير المراجعة.

- وخلص تحليل الحساسية إلى أنه لا يوجد أى تغيير فى النتائج التى تم التوصل إليها من خلال التحليل الأساسى أو التحليل الإضافى، وذلك على الرغم من تغيير طريقة قياس المتغير التابع، حيث إظهرت نتائج تحليل الحساسية وجود تأثير سلبى معنوى للقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على فترة تأخير تقرير المراجعة، وأن ذلك الأثر لا يختلف باختلاف مقياس فترة تأخير تقرير المراجعة. الأمر الذى يؤكد على متانة النتائج.

#### ٦-٥-٢- توصيات البحث

فى ضوء أهداف ومشكلة ومنهجية وحدود البحث وما إنتهى إليه من نتائج، يوصى الباحث بما يلي:

- توجيه اهتمام الشركات إلى أهمية اختيار المديرين من ذوى القدرات الإدارية العالية (النوع، العمر، الخلفية التعليمية والمهنية، المهارات الشخصية، المعتقدات الفردية) حيث يحقق ذلك العديد من الآثار الإيجابية لكافة الفئات من أصحاب المصالح، من أهمها تحسين البيئة المعلوماتية للشركة وزيادة شفافيتها، وعدم الإنخراط فى ممارسة أنشطة إدارة الأرباح، وتجنب أنشطة التهرب الضريبى، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة والقدرة على استخدام موارد الشركة، إضافة إلى حرصهم على إصدار التقارير المالية فى التوقيت المناسب.

- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية، والبورصة المصرية بعقد برامج تدريبية وورش عمل لمديرى الإدارات المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية لتوعيتهم بأهمية توقيت الإفصاح، بهدف زيادة منفعة المعلومات وتحقيق الشفافية وحماية المستثمرين.

- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية باتخاذ الإجراءات الرادعة للشركات التى لم تلتزم بالحد الأقصى المسموح به لإصدار القوائم المالية، وذلك لضمان توفير المعلومات فى الوقت المناسب.

- إصدار القائمين على تنظيم المهنة لإرشادات وتوجيهات للحد من تأخير تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية، والإشارة فى التقرير عن أسباب ذلك التأخير، وذلك لما للتأخير فى إصدار تقرير مراقب الحسابات من آثار سلبية على سوق المال.

- يجب تخفيض الفترة المسموح بها لإصدار القوائم المالية من ٩٠ يوم إلى ٧٥ يوماً، حيث وجد الباحث أن متوسط فترة إصدار القوائم المالية فى السوق المصرية يبلغ ٧٥ يوم، حتى يتم زيادة وقتية معلومات القوائم المالية، ومن ثم زيادة منفعة تلك المعلومات.

- اهتمام الباحثين فى بيئة الأعمال المصرية بإجراء مزيد من البحوث لتحديد الأسباب الحقيقية لتأخير تقرير مراقب الحسابات سواء ما يرجع منها إلى مراقبى الحسابات أو للشركات محل المراجعة، ودراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك التأخير مثل تكلفة التمويل، أو قيمة



الشركة. كذلك إجراء المزيد من الأبحاث حول القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين فى الشركات المصرية، وذلك من خلال التركيز على المجالات التى تعاني من ندرة البحث المحاسبي مثل التهرب الضريبي وأسعار الأسهم.

- ضرورة اهتمام الجامعات المصرية خاصة فى مرحلة الدراسات العليا، بتدريس مصطلح القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين، وبيان أهميتها فى توفير العديد من المعلومات التى تحسن من إتخاذ القرارات فى الأجل الطويل، أيضاً تدريس مفهوم ومحددات فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.

### ٦-٥-٣ - مجالات البحث المقترحة

يقترح الباحث العديد من الدراسات المستقبلية فى بيئة الأعمال المصرية إمتداداً لهذه الدراسة ومن هذه الدراسات ما يلي:

- أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين القدرة الإدارية وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.
- أثر القدرة الإدارية على قبول المخاطر وخطر إنهيار أسعار الأسهم.
- أثر القدرة الإدارية على تكلفة التمويل بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر تقديم مراقب الحسابات للخدمات الاستشارية على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.
- أثر القدرة الإدارية على الإفصاح عن أنشطة الإستدامة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر فعالية لجنة المراجعة على العلاقة بين القدرة الإدارية وفترة تأخير تقرير مراقب الحسابات.
- أثر الرقمنة على فترة تأخير تقرير المراجعة.
- محددات فترة تأخير تقرير الفحص المحدود للشركات المقيدة بالبورصة.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

إبراهيم، إيهاب عبدالفتاح محمد.(٢٠١٧). قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية فى بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

إبراهيم، سيد حمدى سيد.(٢٠١٦). دراسة اثار قدرات وكفاءات الإدارة على جودة الأرباح وإنعكاس ذلك على قرارات المستثمرين من منظور محاسبي: دراسة ميدانية تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

أبو زيد، عيد محمود.(٢٠٢١). أثر التحول الإلزامى للمعايير الدولية للتقرير المالى على تأخير تقرير مراقب الحسابات-دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى السوق المالية السعودية.مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد ١، ٤٧-١٠٥.

الأيبارى، هشام فاروق مصطفى.(٢٠١٧). نحو إطار لقياس تأخير تقرير المراجعة وأثره على قيمة منشأة عميل المراجعة- منظور تحليلي ودراسة تطبيقية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ٤٤-٢.

الدحودح، حازم فهمى عادل.(٢٠١٤). العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة فى بورصة فلسطين" دراسة تطبيقية"، بحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على الماجستير فى المحاسبة والتمويل، كلية التجارة؛ جامعة غزة الإسلامية، فلسطين.

السيد، محمد صابر حمودة.(٢٠١٨). أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع-دراسة تطبيقية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٢، العدد ١، ٢٤٧-٣٠٩.

الصيرفي، أسماء أحمد.(٢٠١٧). نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبة ومكاتب المراجعة الخاصة- دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة المحاسبة والمراجعة، اتحاد الجامعات العربية، جامعة بنى سويف، كلية التجارة، العدد ٢، ١٠١-١٢٨.

الوكيل، حسام السعيد.(٢٠٢٠). أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية- دراسة تطبيقية. **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد ٢٤، العدد ٢، ٣٢٨-٣٨٧.

بشير، سعد زغول.(٢٠٠٣). دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS ، الإصدار العاشر Version 10 **المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية**، بغداد.

حسن، امتثال محمد وأحمد، محمد على محمد.(٢٠٠٠). مبادئ الاستدلال الإحصائي، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

حسين، علاء على أحمد.(٢٠٢٠). قياس تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على نغمة الإفصاح المحاسبي وسياسة التوزيعات النقدية: دليل تطبيقي من البورصة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، عين شمس، المجلد ٢٤، العدد ٢، ١-٦٨.

سلامة، إيمان محمد السعيد.(٢٠١٨). أثر خطر النقاضي وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية وانعكاساتها على توقيت إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٣، ٥٠٤-٥٦٧.

سليم، أيمن عطوة عزازي.(٢٠١٩). مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ١، ٢٩١-٣٣٣.

على، صالح على صالح.(٢٠٢١). دراسة واختبار أثر القدرة الإدارية على أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد ٢، العدد ٢، ٨٩-١٢٩.

على، محمود أحمد أحمد.(٢٠٢٠). أثر فرص الاستثمار لدى عميل المراجعة على فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة**

**المحاسبة والمراجعة**، اتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد ٣،  
٥٩-١.

عيطه، متولى السيد متولى.(٢٠٢١). أثر فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على  
توقيت إصدار التقرير المالي السنوي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بمؤشر  
EGX100. **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة عين شمس،  
المجلد ٣، العدد ١، ٩٥-٣٢.

قنديل، ياسر سعيد.(٢٠٢٠). تأثير الخصائص التشغيلية للشركة وخصائص مكتب المراجعة على  
علاقة فعالية لجنة المراجعة بفترة إصدار تقرير المراجعة- دراسة تطبيقية على الشركات  
المسجلة بالبورصة المصرية. **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة  
بنى سويف، المجلد ٤، العدد ٣، ٧١-١.

كساب، ياسر السيد.(٢٠٢٠). محددات تأخير تقرير المراجع الخارجى قبل وبعد التحول للمعايير  
الدولية: بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية. **مجلة الإسكندرية للبحوث  
المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٤، العدد ٢، ٥٤-١.

محمد، سامي حسن على.(٢٠١٦). إطار مقترح لقياس وتفسير التأثير المشترك لكل من التخصص  
الصناعي والفترة الزمنية لارتباط المراجعة بالشركة على تأخير توقيت إصدار تقرير  
المراجعة للشركات المساهمة: دراسة تطبيقية. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة  
عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ١، ٣٥٢-٣٠٣.

محمد، عبدالله حسين يونس.(٢٠٢٠). أثر الخصائص التشغيلية للمنشأة وخصائص عملية المراجعة  
على الجهد المبذول فى عملية المراجعة وانعكاسه على قيمة المنشأة فى بيئة الأعمال  
المصرية. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد ٣،  
٢١١-٢٦١.

محمود، عبد الحميد العيسوي؛ الطحان، إبراهيم محمد.(٢٠٢٠). أثر التأخر غير الطبيعي لإصدار  
تقرير المراجع الخارجى على خطر إنهيار سعر السهم- دراسة تطبيقية على الشركات  
المساهمة المصرية. **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد  
٢٤، العدد ٢، ٢٥٩-١٩٠.

مطاوع، أحمد كمال.(٢٠١٩). اثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات -دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ٢، ١٤٣-١٩٠.

مليجي، مجدى مليجي عبدالحكيم.(٢٠١٩). قياس أثر القدرة الإدارية على جودة التقرير المالى وخطر انهيار أسعار الأسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٣، العدد ٣، ٢٩٣-٣٧٩.

منصور، محمد السيد.(٢٠١٨). اثر التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي كلية التجارة*، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٢، ٩٨٤-١٠٣٩.

يوسف، أبوبكر محمد.(٢٠١٥). فترة إبطاء المراجعة والدور التأثيرى لجودة وظيفة المراجعة الداخلية: دراسة إمبريقية، *مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة - جامعة الزقازيق*، المجلد ٣٧، العدد ٢، ١٢٩-١٧٨.

يوسف، حنان محمد إسماعيل.(٢٠٢٠). أثر خبرة مراقب الحسابات على العلاقة بين تبنى معايير التقرير المالى الدولية IFRS وتأخر تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٤، العدد ٢، ١٧٠-٢٢٩.

### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abdillah, M. R., Mardijuwono, A. W., & Habiburrochman, H. (2019). The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag. **Asian Journal of Accounting Research**,4(1),129-144.

Abernathy, J., Beyer, B., Masli, A. and Stefaniak, C. (2014). The association between characteristics of audit committee accounting experts, audit committee chairs, and financial reporting timeliness. **Advances in Accounting. Incorporating Advances in International Accounting**, 30, 283-297.

- Abernathy, J.L., Barnes, M., Stefaniak, C. and Weisbarth, A. (2017). An international perspective on audit report lag: a synthesis of the literature and opportunities for future research. **International Journal of Auditing**, 21(1): 100-127.
- Abernathy, J.L., Kubick, T.R. and Masli, A. (2018). Evidence on the relation between managerial ability and financial reporting timeliness. **International Journal of Auditing**, 22, 185-196.
- Abidin, S., & Ahmad-Zaluki, N. A. (2012). Auditor industry specialism and reporting timeliness. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 65, 873-878.
- Afify, H.A.E. (2009). Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence of Egypt. **Journal of Applied Accounting Research**, 10(1), 56-85.
- Ahmed, Maslina, Mohamed, Hamidah & Nelson, Sherliza, P. (2016), The Association Between Industry Specialist Auditor and Financial Reporting Timeliness- Post MFRS Period. **Social and Behavioral Sciences**, 219, 55-62.
- Ahmed, R., and K. Kamaruddin. (2014). Audit delay and the timeliness corporate reporting: Malaysian evidence. **working paper available on: [Http://www.researchgate.net/publication/242086429](http://www.researchgate.net/publication/242086429)**.
- Akbari, F., M., Salehi and M., Vlashani. (2018). The effect of managerial ability on tax avoidance by classical and Bayesian econometrics in multilevel models: Evidence of Iran. **International of Emerging Markets**, 13(6): 1656-167.
- Al-Ajmi, J. (2008). Audit and reporting delays: Evidence from an emerging market. **Advances in Accounting**, 24(2), 217-226.

- Aljaaidi, K. S., Oilier W. K., and Bagulaidah, G. S. (2019). Audit committee activity and audit reporting lag in Saudi Arabia. **Accounting Thought, Ain Shams University**: 23(3), 206–221.
- Alkhatib, Khalid, and Marji, Qais (2002). Audit reports timeliness: Empirical evidence from Jordan. **Social and Behavioral Sciences**, 62 (1) 1342 – 1349.
- Almuzaiqer, M. A., Ahmad, M., and Abdul Hamid, F. (2018). Timeliness of financial reporting and audit committee effectiveness: evidence from UAE. **UNIMAS Review of Accounting and Finance**, 1(1), 99–112.
- Arora, S., Sharma, M., and Vashisht, A. K. (2017). Impact of managerial ability and firm-specific variables on insider's abnormal returns. **Decision; Official Journal of the Indian Institute of Management Calcutta**, 44 (4), 275–286.
- Asthana, S. (2014). Abnormal audit delays, earnings quality and firm value in the USA. **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 12(1), 21–44.
- Aubert, F. (2009). Determinants of Corporate Financial Reporting Lag: The French Empirical Evidence. **Journal of Accounting and Taxation**, Vol. 1, No. 3, September, PP. 53–60.
- Austine, O. E., Chijioke, O. M., & Henry, S. A. (2013). Audit firm rotation and audit report lag in Nigeria. **Journal of Business and Management**, 12(4), 13–19.
- Ayemere, I. L., & Elijah, A. (2015). Corporate attributes and audit delay in emerging markets: empirical evidence from Nigeria. **International Journal of Business and Social Research**, 5(3), 1–10

- Azubike, J. U. B., Aggreh, M. (2014). Corporate governance and audit delay in Nigerian quoted companies. **European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research**, 2(10), pp. 22–33.
- Baatwah, S. R., Salleh, Z., & Ahmad, N. (2015). CEO characteristics and audit report timeliness: do CEO tenure and financial expertise matter? **Managerial Auditing Journal**, 30(8/9), 998–1022.
- Badawy, H. and Aly, A. (2018). The Impact of auditor industry specialization, type of auditor and audit opinion on ARL: The case of Egypt. **International Journal of Accounting Research**, 6(2), 1–8.
- Bertrand, M., & Schoar, A. (2003). Managing with style: The effect of managers on firm policies. **The Quarterly Journal of Economics**, 118(4): 1169–1208.
- Chan, K. H., Luo, V. W. and P.L.L Mo. 2016. Determinants and implications of long audit reporting lags: Evidence from China. **Accounting Business Research**, 46(2), 145–166.
- Choi, Wooseok et al. [2015]. CEO's Operating Ability and the Association between Accruals and Future Cash Flows. **Journal of Business Finance & Accounting (JBFA)**, 42, .5&6, June/July, 619–634.
- Chukwu, G. J., and Nwabochi, N. (2019). Audit committee characteristics and timeliness of corporate financial reporting in the Nigerian insurance industry. **International Journal of Managerial Studies and Research**, 7(4), 86–95.
- Dao, M. and Pham, T. (2014). Audit Tenure, Auditor Specialization and Audit Report Lag. **Managerial Auditing Journal**, 29, (6), 490–512.



- De Franco, G., Hope, O. K., and Lu, H. (2017). Managerial ability and bank loan pricing. **Journal of Business Finance and Accounting**, 44(9-10), 1315-1337.
- Demerjian, P., Lev, B., & McVay, S. (2012). Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests. **Management Science**, 58, 1229-1248.
- Diana, P. (2018). Internal and external determinants of audit delay: Evidence from Indonesian manufacturing companies. **Accounting and Finance Review**, 3(1), 16-25.
- Durand, G. (2019). The determinants of audit report lag: a meta-analysis. **Managerial Auditing Journal**, 34(1), 44-75.
- Ezat, A. N. (2015). The impact of audit-related factors on audit report lag for the Egyptian listed non-financial companies. **Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research**, 10(1), 1-45.
- Fayyum, N. H., & Rustiana, S. H. 2019. The Effect of Audit Tenure, Company Age, and Company Size on Audit Report Lag with Manufacturing Industrial Specialization Auditors As Moderation Variables (Empirical Study on Manufacturing Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange). **KnE Social Sciences**, 888-905
- Feltham, G. A. (1972). Information evaluation. Studies in Accounting Research, no. 5. Sarasota, FL. **American Accounting Association**.
- Firnanti, F., and Karmudiandri, A. (2020). Corporate governance and financial ratios effect on audit report lag. **Accounting and Finance Review**, 5(1), 28-37.

- Gan, H. (2019). Does CEO managerial ability matter? Evidence from corporate investment efficiency. **Review of Quantitative Finance and Accounting**, 52(4), 1085–1118.
- Ghafran, C., and Yasmin, S. (2018). Audit committee chair and financial reporting timeliness: A focus on financial, experiential and monitoring expertise. **International Journal of Auditing**, 22(1), 13–24.
- Habib, A. & Bhuiyans, M. 2011. Audit Firm Industry Specialization and The Audit Report Lag. **Journal of International Accounting Auditing and Taxation**, 20(1), 32–44.
- Habib, A. and Huang, H. 2019. Abnormally long audit report lags and future stock price crash risk: evidence from China. **International Journal of Managerial Finance**, 15(4), 611–635.
- Habib, A., and Hasan, M. M. (2017). Managerial ability, investment efficiency and stock price crash risk. **Research in International Business and Finance**, 42, 262–274.
- Habib, A., Bhuiyan, M., Huang, H., and Miah, M. (2018). Determinants of audit report lag: A meta-analysis. **Managerial Auditing Journal**, 34(1), 1–25.
- Hambrick, D. C., & Mason, P. A. (1984). Upper echelons: The organizations a reflection of its top managers. **The Academy of Management Review**, 9, 193–206.
- Hasballah, H. S., and Ilyas, F. (2019). The substitution role of audit committee effectiveness and audit quality in explaining audit report lag. **Accounting and Finance Review**, 4(1), 28–37.

- Holcomb, T. R., Holmes Jr, R. M., and Connelly, B. L. (2009). Making the most of what you have: Managerial ability as a source of resource value creation. **Strategic Management Journal**, 30 (5), 457-485.
- Hsu,A., H.,Pourjalali and Y,Song.(2018). Fair value disclosure and crash risk. **Journal of Contemporary Accounting &Economics**. 14(1):358-372.
- Huang, Xuerong (Sharon) & Sun, Li .[2017].Managerial Ability and Real Earnings Management. **Advances in Accounting**, 39, 91-104.
- Ika, S. R., and Ghazali, N. A. M. (2012). Audit committee effectiveness and timeliness of reporting: Indonesian evidence. **Managerial Auditing Journal**, 27(4), 403-424.
- Iyoha, F.,. 2012. Company Attributes and the Timeliness of Financial Reporting in Nigeria. **Business Intelligence Journal**, 5(1),41-49.
- Johnson, L.E., Davies, S.P. and Freeman, R.S. (2002).The effect of seasonal variation in auditor workload on local government audit delay. **Journal of Accounting and public policy**, 21(4-5),395 -422.
- Johnstone, K. M. 2000. Client-acceptance decisions: Simultaneous effects of client business risk, audit risk, auditor business risk, and risk adaptation. Auditing: **A Journal of Practice & Theory**, 19(1), 1-25.
- Joshi, P. and AL-Bastaki, H. (2000). Determinants of Audit Fees: Evidence from the Companies Listed in Bahrain. **International Journal of Accounting**, 4, ( 2),129-138.
- Kaaroud, M. A., Ariffin, N. M., & Ahmad, M. (2020). The extent of audit report lag and governance mechanisms. **Journal of Islamic Accounting and Business Research**,11(1),70-89.

- Kamarudin, K. A., Ismail, W. A. W., Yaacob, Z., & Bakar, S. S. A. (2018). Auditor Specialization and Its Influence on the Association Between Governance and the Timeliness of Financial Reporting. **In State of the Art Theories and Empirical Evidence**, Springer, Singapore, 93-106
- Katz, R. (1974). Skills of an effective administrator. **Harvard Business Review**, 52 (5), 90- 102.
- Kazemi, K., and F., Ghaemi. (2016). A Study on relationship managerial and stock price of the listed firms on the Tehran Stock Exchange (using data envelopment analysis). **International Journal of Humanities and Cultural Studies**.(1):1380-1392.
- Khlif, H., Samaha, K. (2014). Internal Control Quality, Egyptian Standards on Auditing and External Audit Delays: Evidence from the Egyptian Stock Exchange. **International Journal of Auditing**, 18, 139-154.
- Knechel, R., and Sharma, D. (2012). Auditor-Provided Non audit Services and Audit Effectiveness and Efficiency: Evidence from Pre- and Post-SOX Audit Report Lags. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 31(4), 85-114.
- Knechel, W. R., & Payne, J. L. (2001). Additional evidence on audit report lag. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 20, 137-146.
- Kor, Y. Y. (2003). Experience-based top management team competence and sustained growth. **Organization Science**, 14(6): 707-719.
- Kothari, S. P. (2001). Capital markets research in accounting. **Journal of Accounting and Economics**, 31(1-3), 105-231.
- Krishnan, G. V., & Wang, C. (2015). The relation between managerial ability and audit fees and going concern opinions. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 34, 139-160.

- Krishnan, J. (2005). Audit committee quality and internal control: An empirical analysis. **The Accounting Review**, 80(2), 649-675.
- Lee, H.Y. Mande, V. and Son, M. (2009). Do Lengthily Auditor Tenure and the Provision of Non-audit Services by the External Auditor Reduce Audit Report Lag?. **International Journal of Auditing**, 13, (2), 87-104.
- Li, Y., and Luo, Y.( 2017). The contextual nature of the association between managerial ability and audit fees. **Review of Accounting and Finance**, 16(1):2-20.
- Lirungan, D., & Harindahyani, S. (2019). The Effect of Corporate Governance on Audit Report Timeliness in Indonesia. **Jurnal Akuntansi Bisnis**, 16(1),80-94.
- Mande,V. and M.Son.(2011). Do audit delays affect client retention?. **Managerial Auditing Journal**, .26, (1),32-50.
- Mehrani,K.,Nazari,H.,Ghasemifard ,M.(2020). Managerial ability and financial reporting timeliness. **Journal of Accounting Advances**, 12(1), 323-351.
- Michaely, R., Rubin, A., & Vedrashko, A. (2014). Corporate governance and the timing of earnings announcements. **Review of Finance**, 18(6), 2003-2044.
- Musah, A., Anokye, F. K., & Gakpetor, E. D. (2018). The effects of IFRS adoption and Big 4 audit firms on audit and non-audit fees: Evidence from Ghana. **Accounting and Management Information Systems**, 17(3), 330-352.
- Mutiara, T., Zakaria, A., and Anggraini, R. (2018). The influence of company size, company profit, solvency and cpa firm size on audit

- report lag. *Journal of Economics. Finance and Accounting*, 5(1), 1-10.
- Ocak, M., & Ozden, E. A. (2018). Signing Auditor-Specific Characteristics And Audit Report Lag: A Research From Turkey. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 34(2), 277-294.
- Odjaremu, G. O., and Jeroh, E. (2019). Audit committee attributes and the reporting timeliness of listed Nigerian firms. *Trends Economics and Management*, 13(34), 83-95.
- Oussii, A. A., and Taktak, N. B. (2018). Audit committee effectiveness and financial reporting timeliness: The case of Tunisian listed companies. *African Journal of Economic and Management Studies*, 9 (1) ,pp.34-55.
- Petkevich, A. & Prevost, A.( 2018) Managerial ability, information quality, and the design and pricing of corporate debt. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 51: 1033-1069.
- Pizzini, M, Lin, S., and Ziegenfuss, D. (2015).The Impact of Internal Audit Function Quality and Contribution on Audit Delay. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 34, (1), 25-58.
- Pradipta, A., and Zalukhu, A. G. (2020). Audit report lag: Specialized auditor and corporate governance. *Global Journal of Business and Social Science Review*, 8(1), 41-48.
- Puasa, S., Salleh, M. F. M., and Ahmad, A. (2014). Audit committee and timeliness of financial reporting: Malaysian public listed companies. *Middle-East Journal of Scientific Research*, 22(2), 162-175.
- Rahman, Md Takibur et al. [2020].Impact of Management Practices and Managerial Ability on the Financial Performance of Aquaculture

- Farms in Bangladesh. **Aquaculture Economics & Management**, 24, (1),79-101.
- Raweh, N. A. M., Kamardin, H., and Malik, M. (2019). Audit committee characteristics and audit report lag: Evidence from Oman. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**,9(1), 152-169.
- Salehi, M. Daemi, A., and Akbari, F.[2020]. The Effect of Managerial Ability on Product Market Competition and Corporate Investment Decisions: Evidence from Iran. **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, 11, (1),49-69.
- Sales, J., Baybord, A., Aydenlu, M. and Asaldoost, N. (2015). Measuring the effect of managerial ability on earning quality. **Management Science Letters**, 5(9), 821-826.
- Salterio, S. (2012). Fifteen years in the trenches: Auditor–client negotiations exposed and explored. **Accounting & Finance**, 52, 233–286.
- Samaha, K., and Khelif, H. (2017). Audit related attributes, regulatory reforms and timely disclosure. **Journal of Financial Reporting and Accounting**, 15(2), 158-179.
- Schwartz, K. B., & Soo, B. S. (1996). The association between auditor changes and reporting lags. **Contemporary Accounting Research**, 13, 357–370.
- Shofiyah, L., and Suryani, A. W. (2020). Audit report lag and its determinants. **KnE Social Sciences, 3rd International Research Conference on Economics and Business**, 202-221.
- Stewart, E. G., & Cairney, T. D. (2019). Audit report lag and client industry homogeneity. **Managerial Auditing Journal**,34(8)1008-1028

- Sultana, N., Singh, H., and Van der Zahn, J. L. M. (2015). Audit committee characteristics and audit report lag. **International Journal of Auditing**, 19(2), 72-87.
- Turel, A. G. (2010). Timeliness of financial reporting in emerging capital markets: Evidence from Turkey. **European Financial and Accounting Journal**, 5(3-4), 113-133.
- Ustman (2020). The Effect of Solvency, Firm Size, Age Companies on Audit Report Lag in Indonesian Company. **Research Journal of Finance and Accounting**, 11(2), 17-25.
- Viet, H., Hung, D., & Thanh, N. (2018). The Study of Factors Affecting the Timeliness of Financial Reports: the Experiments on Listed Companies in Vietnam. **Asian Economic and Financial Review**, 8(2), 294-307.
- Walker, A., and Hay, D. C. (2013). Non-Audit Services and Knowledge Spillovers: An Investigation of the Audit Report Lag. **Accountancy Research**, 21(1), 32-51.
- Wang, Z., Chen, M. H., Chin, C.L. and Zheng, Q. (2017). Managerial ability, political connections, and fraudulent financial reporting in China. **Journal of Accounting and Public Policy**, 36 (2), 141-162.
- Yuliusman, W. E. P., Gowon, M., and Dahmiri, N. I. (2020). Determinant factors audit delay: Evidence from Indonesia. **International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE)**, 8 (6), 1088-1095.